جامعة محمد البشير الإبراهيمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

# أثر الامتيازات الجبائية في دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

## دراسة حالة في مديرية السياحة والصناعة التقليدية -برج بوعريريج-

من إعداد الطالبتين:

- بومريفق رانيا
- موساوي منى

إشراف الأستاذ:

بزة صالح

السنة الجامعية: 2020/2019

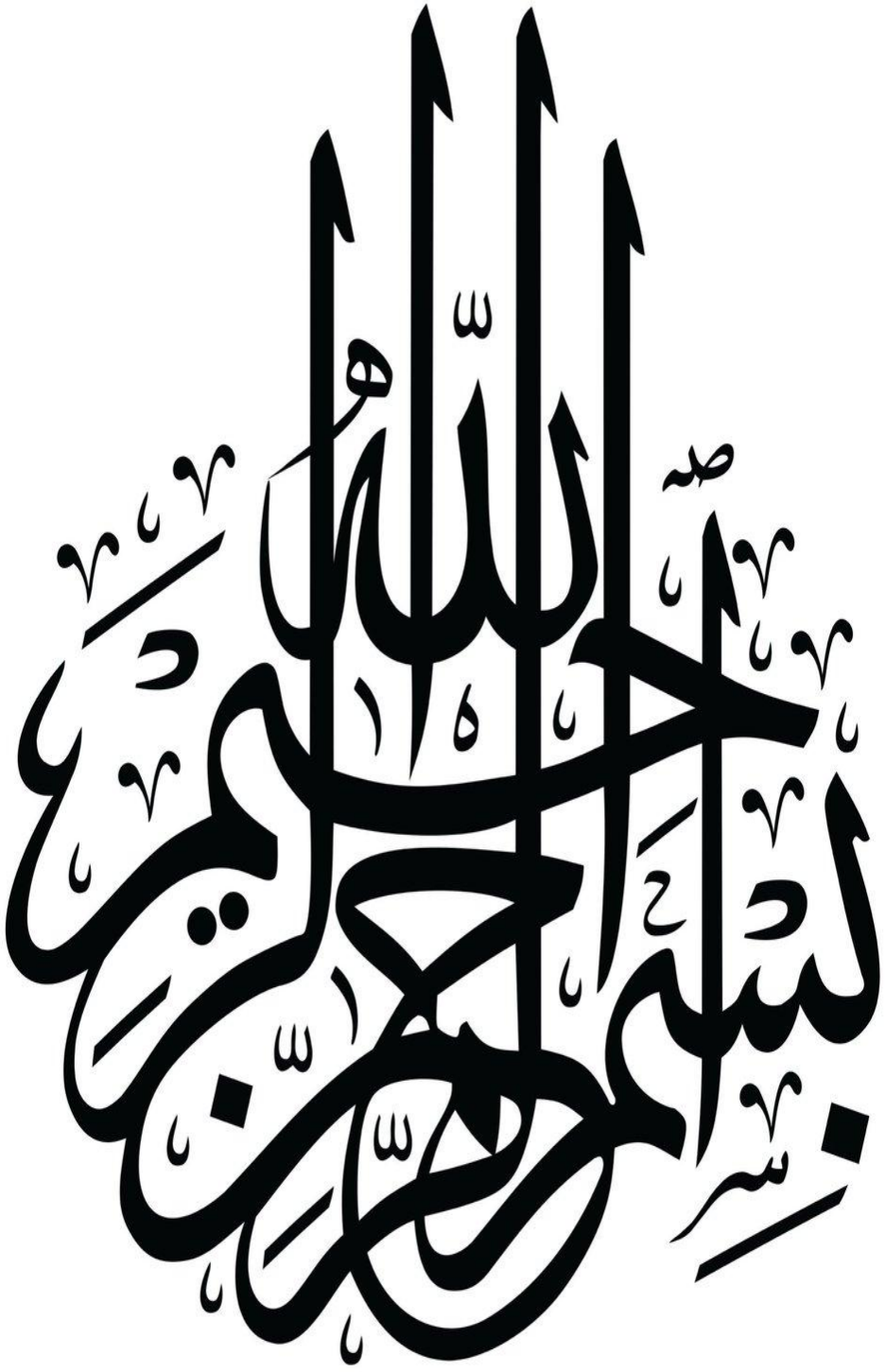
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

بداية نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع، فلولا عظيم مَنِّه وجزيل فضله وعونه لما كان هذا العمل شيئا مذكورا

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل والأستاذ المشرف "بزة صالح" لتفضله بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهه ونصحه وعلى حسن تواضعه ورحابة صدره وسعة أفقه، نسأل الله أن يزيد به رفعة

كما نتقدم بجزيل الشكر لكافة مسؤولي وإطارات وعمال مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية برج بوعريريج ونخص بالذكر الأستاذ "بلعلى شوقي"

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية وعمال مكتبة الكلية

وكل من بذل معنا جهدا ووفر لن وقتا، ونصح لنا قولا، نسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى قدوتي في الحياة، إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

والدي حفظه الله وبارك في عمره

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واقترن رضاها برضى الرحمان

والدتي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى اللتان لطالما رفعا أيديهما داعيين لي بالنجاح والتوفيق

جدتاي حفظهما الله وبارك في عمرهما

إلى من وهبهم الله لنا سند الحياة، إلى من قاسمني حب وطاعة والداي

إخوتي وأخواتي، وأخص بالذكر أعزهم على قلبي أخي "أحمد"

إلى التي تمنيت أن تشاركني فرحة النجاح، إلى روح أختي "شهرزاد"

رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى صديقاتي اللواتي تسكن صورهم وأصواتهم أجمل اللحظات والأيام

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة أو تشجيع خالص أو دعاء نابع من القلب بالتوفيق والسداد

"إلى كل من ترك بصمة في حياتي وغير من مجراها"

**بومريفق رانيا**

# إهداء

أهدي تحياتي إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أمي الحبيبة

حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى أبي العزيز حفظه الله

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي

إلى زهور عمري وقرة عيني إلى ثمار المنزل عبد السلام لقمان خليصة ميرال جوري هناء جواد

إلى صديقة دربي التي انشغلت بإنشغالي لهذا البحث وكانت لي نعم الرفيقة "بومريفق رانيا"

**موساوي منى**

**ملخص:**

نعالج من خلال هذه الدراسة موضوع الامتيازات الجبائية وتأثيرها على دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، وكون أنّ هذا القطاع يعتبر أحد اللبنات الأساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري ومن بين ركائزه المتينة، فقد انتهجت الجزائر سياسة الامتيازات الجبائية من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات، والتي تضمَّن جوهرها تخفيض العبء الضريبي، بهدف تشجيع هذا قطاع.

حيث تم تقديم قطاع الصناعة التقليدية والحرف والتطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة به، وعرض واقعها في الجزائر وأهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم عرض الإطار النظري للامتيازات الجبائية ومختلف آليات وهياكل الدعم المالي والجبائي الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، ومن أجل معرفة ما حققته هذه الامتيازات في الدعم، القضاء على البطالة، النمو الاقتصادي وتحسين المستوي المعيشي، تم أخذ مثال حي وذلك من خلال دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج.

**الكلمات المفتاحية** : الصناعة التقليدية والحرف، سياسة الدعم، السياسة الجبائية، الامتيازات الجبائية.

**Résume :**

À travers cette étude, nous abordons la question des avantages fiscaux et de leur impact sur le soutien des industries et de l'artisanat traditionnels en Algérie, et du fait que ce secteur est l'un des éléments de base du tissu économique algérien et fait partie de ses piliers solides. Réduire la charge fiscale, dans le but d'encourager ce secteur.

Là où le secteur de l'industrie et de l'artisanat traditionnel a été présenté et abordé les différents concepts qui lui sont associés, sa réalité en Algérie et les problèmes et obstacles les plus importants dont il souffre a été présenté d'une part, et d'autre part le cadre théorique des concessions fiscales et les différents mécanismes et structures de soutien financier et fiscal destinés au secteur traditionnel de l'industrie et de l'artisanat ont été présentés. Afin de savoir ce que ces privilèges ont permis de réaliser en matière de soutien, d'élimination du chômage, de croissance économique et d'amélioration du niveau de vie, un exemple frappant a été pris en étudiant le cas de la Direction du Tourisme et de l'Artisanat à Bordj Bou Arererig.

**Mots clés:** L’artisanat, La politique de subventions, La politique fiscale, Les avantages fiscaux.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات


| البيان | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | |
| الملخص | |
| الشكر والتقدير | |
| الإهداء | |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة الملاحق | |
| مقدمة | أ-ح |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر** | |
| تمهيد الفصل | 2 |
| المبحث الأول: ماهية الصناعة التقليدية والحرف | 3 |
| المطلب الأول: مفهوم الصناعة التقليدية والحرف | 3 |
| المطلب الثاني: خصائص الصناعة التقليدية والحرف وأهميتها | 5 |
| المطلب الثالث: أهداف الصناعة التقليدية والحرف ودورها في التنمية المحلية | 8 |
| المبحث الثاني: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، واقعها واستراتيجية ترقيتها | 10 |
| المطلب الأول: أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر | 10 |
| المطلب الثاني: كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر | 13 |
| المطلب الثالث: أهم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر | 15 |
| المطلب الرابع: تقييم قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر | 17 |
| خاتمة الفصل | 22 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للامتيازات الجبائية** | |
| تمهيد الفصل | 24 |
| المبحث الأول: ماهية الجباية | 25 |
| المطلب الأول: مفهوم الضريبة | 25 |
| المطلب الثاني: قواعد الضريبة | 26 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أهداف الضريبة | 27 |
| المبحث الثاني: ماهية الامتيازات الجبائية | 29 |
| المطلب الأول: مفهوم الامتيازات الجبائية | 29 |
| المطلب الثاني: أهداف الامتيازات الجبائية وأشكالها | 31 |
| المطلب الثالث: شروط فعالية الامتيازات الجبائية والعوامل المؤثرة فيها | 34 |
| المطلب الرابع: الامتيازات الجبائية الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر | 36 |
| خاتمة الفصل | 43 |
| **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية** | |
| تمهيد الفصل | 45 |
| المبحث الأول: تقديم عام لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج" | 46 |
| المطلب الأول: التعريف بولاية برج بوعريريج | 46 |
| المطلب الثاني: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج" | 48 |
| المطلب الثالث: أهم الأماكن السياحية ومنتجات الصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج | 50 |
| المبحث الثاني: تقديم قطاع الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الولاية | 53 |
| المطلب الأول: شروط الحصول على بطاقة الحرفي، أهم اِلتزاماتها وإمتيازاتها | 53 |
| المطلب الثاني: هياكل الدعم الخاصة بالقطاع في الولاية | 55 |
| المطلب الثالث: إحصائيات حول تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في ولاية برج بوعريريج | 57 |
| خاتمة الفصل | 65 |
| الخاتمة | 67 |
| قائمة المراجع | 72 |
| الملاحق | 77 |

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | 11 |
| 02 | نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | 12 |
| 03 | نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | 13 |
| 04 | الأنشطة الأكثر ممارسة في الجزائر | 17 |
| 05 | تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط خلال الفترة (2015-2018) | 18 |
| 06 | مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2015-2018) | 19 |
| 07 | التقسيم الإداري لولاية برج بوعريريج | 47 |
| 08 | هيكل مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج | 48 |
| 09 | وضعية المحلات في ولاية برج بوعريريج إلى غاية 2020/05/31 | 56 |
| 10 | الطاقة البشريـة الإجمالية | 57 |
| 11 | توزيع عدد الحرفيين في ولاية برج بوعريريج حسب السنوات (1998-31 ماي 2020) | 59 |
| 12 | توزيع الحرفيين على مجالات الصناعة التقليدية والتشغيل | 61 |
| 13 | توزيع الحرفيين على البلديات والتشغيل إلى غاية 2020/06/30 | 63-62 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أنواع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر | 10 |
| 02 | كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر | 13 |
| 03 | آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة | 32 |

# قائمة المختصرات

# قائمة المختصرات

| | |
|---|---|
| CNUCED | Conférence des Nations Unis pour le Commerce Et le Développement |
| OIT | Organisation International de Travail |
| CITP | Classification International Type de Professions |
| UNESCO | United Nations Educational Scientific and Cultural Organization |
| CCI | Centre du Commerce International |
| UNIDO | United Nations Industrial Development Organization |
| IBS | Impôt sur le Bénéfice des Sociétés |
| IRG | Impôt sur le Revenu Global |
| TVA | Taxe sur la Valeur Ajoute |
| TAP | Taxe sur l'Activité Professionnelle |
| IFU | Impôt Forfaitaire Unique |
| FNPAAT | Fonds National de Promotion de l'Activité de l'Artisanat Traditionnel |
| ANSEJ | Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes |
| ANGEM | Agence Nationale de Gestion du Micro crédit |
| CNAC | Caisse Nationale d'Assurance Chaumage |

# قائمة الملاحق

# قائمة الملاحق


| الرقم | العنوان |
|---|---|
| 01 | نموذج البطاقة المهنية للحرفي |
| 02 | نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف |

# مقدمة

يعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أهم القطاعات الاقتصادية في معظم دول العالم كافة، وفي الدول النامية خاصة، كونها تمثل إرثا ثقافيا وحضاريا، وموردا اقتصاديا واجتماعيا يتطلب العناية والتثمين والاستغلال الأمثل.

وفي ظل الوضع الاقتصادي والمالي الهش الذي تعيشه الجزائر حاليا، والذي يفرض عليها السعي لإحداث توازن بين قطاعاتها الاقتصادية، والبحث عن خيارات وبدائل لقطاع المحروقات، نجد قطاع الصناعة التقليدية والحرف الذي يعتبر رهانا مربحا كونه يشكل قطاعا تنمويا هاما يُمكِّن من استحداث ديناميكية اقتصادية، من خلال الاستثمار فيه، والتوسع في إنتاجه، نظرا لإمكانية إنشاء فرص عمل أكبر عن طريق تخصيص موارد أقل عددا وأقل تكلفة مقارنة بمتطلبات الصناعات الأخرى، فضلا عن قدرة القطاع على امتصاص البطالة، وجلب مداخيل من العملة الصعبة للبلاد.

ورغم أنه لم يُنظر للقيمة الاقتصادية لهذا القطاع منذ الاستقلال مباشرة، بل تم الاكتفاء بإحياء قيمته التاريخية والتراثية فقط، إلاّ أنه اليوم استطاع أن يفرض وجوده كقطاع ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في تنفيذ استراتيجية تنموية مستدامة.

ويتميز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بكونه قطاع بسيط في استثماراته وحاجته لرأس مال ليس بالكبير، لكن هشاشة النسيج الحرفي وضعف مداخيل الحرفيين تطلب تدخل الدولة للنهوض بالقطاع عن طريق اتخاذ سياسات عديدة ومتنوعة، ومن أبرزها سياسة الامتيازات الجبائية التي تعتبر وسيلة إغرائية لدفع وتوجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو قطاع معين، بهدف تشجيعه وتحفيزه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولكي تتوافق السياسات الرامية لترقية القطاع مع السياسة الجبائية عملت الدولة على تسخير الإمكانيات المادية والتنظيمية، بهدف تخفيف الضغط الضريبي على الحرفيين، وذلك سعيا منها إلى توسيع النشاط الاقتصادي وجلب أكبر إيراد للخزينة العمومية.

**01- الإشكالية:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر الامتيازات الجبائية في دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر؟

ولكي نتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع اعتمدنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالامتيازات الجبائية؟ وما هو الدور الذي تلعبه فيما يخص دعم الصناعات التقليدية والحرف؟
- ما طبيعة الامتيازات التي وفرتها الدولة لدعم هذا القطاع؟
- هل تمتلك السلطات الوصية كل الإمكانيات للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف؟
- مما يتشكل قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر؟

**02- الفرضيات:**

- الامتيازات الجبائية هي عبارة عن مساعدات وتسهيلات تساهم في زيادة أنشطة الصناعة التقليدية والحرف وخلق مناصب شغل جديدة.

- وفرت الدولة الامتيازات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف عن طريق وكالات الدعم المتمثلة في: **ANSEJ, ANGEM, CNAC** فقط.
- لا تمتلك السلطات الوصية كل الإمكانيات للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لأنه مازال يعاني من عراقيل ومعوقات تحد من تطوره.
- يتشكل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من الصناعات التقليدية الفنية فقط.

**03- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- المحافظة على التراث الثقافي والحضاري وتثمين قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التقليدية والحرف في القضاء على البطالة؛
- تزامن البحث في هذا الموضوع مع تزايد الاهتمام بهذا القطاع في الجزائر؛
- إدماج قطاع الصناعة التقليدية والحرف مع قطاع السياحة والعمل العائلي، مما يبرز الإرادة القوية للدولة في إعطائها البعد الاقتصادي والاجتماعي الذي تستحقه؛
- بالنظر إلى المكانة التي تحتلها الضريبة في تمويل الخزينة العمومية وكذلك فعالية النظام الجبائي في توفير المناخ الملائم للاستثمار في القطاع وإتباع سياسة الامتيازات الجبائية باعتبارها أداة من أدوات التوجيه والترقية؛
- يتيح موضوع الدراسة فرصة التعرف على الأثر الحقيقي للامتيازات الجبائية في دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

**04- أهداف الدراسة:** نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة إبراز الدور الكبير الذي يمكن لقطاع الصناعة التقليدية والحرف أن يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- إبراز ما يمكن أن يحققه قطاع الصناعة التقليدية والحرف من جانب التشغيل؛
- معرفة مختلف أشكال الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر؛
- إبراز تطور الصناعات التقليدية والحرف وأثرها في استحداث مناصب الشغل في ولاية برج بوعريريج؛
- الإحاطة بأهم المستجدات الخاصة بالامتيازات الجبائية من قبل مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج.

**05- منهج الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للموضوع، من خلال عرض التعاريف والمفاهيم المقدمة حول الصناعات التقليدية والحرف والامتيازات الجبائية، أما في الدراسة التطبيقية فتم اعتماد المنهج التحليلي والإحصائي في عرض مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

**06- أسباب اختيار الموضوع:**

- قطاع الصناعات التقليدية والحرف لم يحظى باهتمام بالغ في مختلف الدراسات والأبحاث الأكاديمية وهذا ما عزز إراداتنا حول إنجاز هذا العمل الهادف إلى إثراء الرصيد المعرفي وإلقاء صداه على مختلف الأوساط الفكرية والمشاريع المرتقبة؛
- محاولة تعميق معرفتنا في الميدان الجبائي، بحكم أن الموضوع يندرج ضمن التخصص؛
- معرفة الدور الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في تشجيع الصناعات التقليدية والحرف وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك للاستفادة من المعلومات الخاصة بالموضوع في الحياة المهنية مستقبلا؛
- الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية.

**07- حدود الدراسة:**

**أ- الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة في مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج.

**ب- الحدود الزمنية:** كانت هذه الدراسة محدودة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 بالنسبة للدراسة النظرية، أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فكانت في الفترة من 1998 إلى غاية 30 ماي2020.

**08- صعوبات الدراسة:** واجهتنا عدة صعوبات أثناء إنجاز هذا البحث أبرزها:

- انعدام الأبحاث الأكاديمية على المستوى الوطني حول موضوع أثر الامتيازات الجبائية في دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر؛
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بموضوع الصناعة التقليدية والحرف خصوصا ما يتعلق بدعم هذا القطاع في الجزائر؛
- افتقار مكتبة الكلية بجامعتنا للمراجع الخاصة بالموضوع؛
- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية في ظل الظروف التي عاشتها الجزائر هذه السنة.

**09- هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالجوانب النظرية للصناعة التقليدية والحرف وعرض إحصائياتها، والمشاكل التي تعاني منها في الجزائر من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الصناعة التقليدية والحرف؛
- المبحث الثاني: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، واقعها واستراتيجية ترقيتها.

أما الفصل الثاني كان بعنوان: الإطار النظري للامتيازات الجبائية.

حاولنا فيه الإحاطة بالجوانب النظرية للامتيازات الجبائية، وكذا الامتيازات الممنوحة للصناعات التقليدية وتم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الجباية؛
- المبحث الثاني: ماهية الامتيازات الجبائية.

وأما الفصل الثالث فكان تحت عنوان: الدراسة التطبيقية

حاولنا فيه الإحاطة بالجوانب التطبيقية للدراسة وتم تقسيمه كذلك إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تقديم عام لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج"؛
- المبحث الثاني: تقديم قطاع الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الولاية.

**10- الدراسات السابقة:**

إن موضوع أثر الامتيازات الجبائية في دعم الصناعات التقليدية والحرف من المواضيع التي لم يتم تناولها، وهذا ما يفسر قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وفي دراستنا حاولنا الاستفادة من الدراسات التي تدرس أحد المتغيرات كل على حدى، وذلك من أجل معرفة تأثير الامتيازات الجبائية على الصناعات التقليدية والحرف، ومن بين هذه الدراسات نجد المحلية والأجنبية.

**أ- الدراسات المحلية:** سنذكر بعضا منها فيما يلي:

**- دراسة شيبان آسيا بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، وهي رسالة ماجستير مقدمة سنة (2008-2009) بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

دارت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما هي مساهمة الصناعة التقليدية والحرف ضمن هذا القطاع في الجزائر؟

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهما لأساليب التنموية المنتهجة في دول العالم لتشجيع نسيج هذا النوع من المؤسسات؛ أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتقديم استراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، وبيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك، ومن ثم تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وخُصِّص الفصل الثالث للقيام بتشخيص عام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف وبيان استراتيجية تطويره، وصولا إلى إبراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف، ثم حاولت الباحثة في فصل رابع إجراء دراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة لنشاطات تقليدية وحاولت توضيح مجال عملها ومنافعها، ولتوضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي قامت بدراسة ثلاث مؤسسات متخصصة في هذا المجال.

**– دراسة بن زعرور شكري ومخناش عصام (20 مارس 2019) بعنوان: الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي**، وهي مقال منشور في مجلة**MPRA** ، جامعة الجزائر.

دارت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: "هل النشاطات الحرفية بالجزائر ملائمة لتحقيق معادلات التنمية المستدامة التي تضمن النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة؟"

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تقييمية لمدى ملائمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف لتحقيق الأداء الاقتصادي والبيئي في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي، من خلال احترامه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. وتسلط الضوء على قطاع الصناعة التقليدية والحرف باعتباره أحد البدائل الناشئة لتنويع الاقتصاد الجزائري، حيث تتطرق أولا إلى أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي ومن ثم إسقاط هذا التحليل على قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر لتقييم درجة الملائمة.

**– دراسة عزيزي أسماء بعنوان: دور الامتيازات الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة خلال الفترة (2011–2014)**، وهي مذكرة ماستر أكاديمي مقدمة سنة (2014-2015) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

دارت الإشكالية حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم الامتيازات الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث كان الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للنظام الضريبي والامتيازات الجبائية، ويهدف هذا الفصل إلى تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالضريبة وسياسة الامتياز الجبائي وتبيان خصائصهما وأهدافهما، والفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم التطرق فيه إلى المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاكل التي تعترضها ومصادر تمويلها، أما الفصل الثالث فتناول الجانب التطبيقي حيث أجري فيه دراسة تحليل لسياسة الامتيازات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة.

**ب– الدراسات الأجنبية:**

**– دراسة محمد خضر قرش، بمساعدة تامر اللداوي ورشا إشتيه، بعنوان: المهن الحرفية التقليدية في القدس– واقعها وسبل حمايتها**، وهي ورقة بحثية مقدمة في سنة (2012) بمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع عدد من المهن الحرفية في مدينة القدس بغرض حمايتها والنهوض بها كونها تشكل جزءا أصيلا من تراثها، ولغرض تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، حيث

تناول الفصل الأول المقدمة، وتناول الفصل الثاني أهمية إحياء وتطوير المهن الحرفية في القدس، أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة واقعها بناء على تحليل نتائج الإستبانة، من خلال عرض معلومات عن المهن الحرفية في القدس وكذا المشاكل والعقبات التي تواجه تجار هذه المنتجات، أما بخصوص الفصل الرابع فخصصه الباحث لتحليل نقاط القوة والضعف ومشاكل المهن الحرفية، وأخيرا الفصل الخامس الذي تناول المقترحات والتوصيات.

**– دراسة الدكتور أحمد خلف عطية (2013): تنمية الحرف اليدوية التقليدية والأسواق التراثية كمدخل لتعزيز السياحة الثقافية: الواقع والتحديات وآفاق التطوير في سورية**، وهي مقال منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الهندسية المجلد (53)، العدد (05)، 2013.

تقوم الدراسة على افتراض أن هناك علاقة طبيعية بين الحرف اليدوية وأسواقها التراثية من جهة والسياحة من جهة أخرى، وتتجلى المنفعة المتبادلة من خلال أن دعم أحد القطاعين والترويج له يدعم القطاع الآخر. وتتناول الدراسة واقع أهم الحرف اليدوية التقليدية السورية، والأسواق التراثية في كل من مدينة دمشق وحلب ودير الزور، حيث تمثل كلا منها إقليما جغرافيا يتميز بأنواع محددة من الحرف اليدوية. كما تناقش التحديات الراهنة التي يواجهها قطاع الحرف اليدوية في سورية، وتقدم استراتيجية لتنمية هذا القطاع وتنشيطه لتلبية احتياجات سوق السياحة الثقافية بشكل أفضل.

**– دراسة حيدر نجيب (2011–2012)، تحت عنوان سياسة الامتيازات والحوافز الضريبية وتطبيقها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية، كلية الحقوق، العدد السادس.**

دارت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هو تأثير الامتيازات الجبائية على الجانب الاقتصادي في العراق؟

ومن بين استنتاجاته التشريعية للدراسة وجود بعض الآثار المترتبة على سياسة الإعفاء من الضريبة سواء ايجابية أو سلبية، ووجود معوقات لهذه السياسة والتي يمكن تجاوزها حسب رأي الباحث من خلال صياغة التشريع وتفعيل الرقابة على الجهاز الإداري وتوفير المناخ للاستثمار.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

**تمهيد الفصل:**

تعد الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات القديمة التي مارسها ولا يزال يمارسها الإنسان، فمختلف دول العالم تراهن عليه لما له من دور فعال في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، تحقيق قيم مضافة، رفع الناتج الداخلي الخام، تنويع الصادرات، توفير السلع والخدمات وإسناد الصناعات الكبرى ...إلخ.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل حيث سيتم تسليط الضوء على قطاع الصناعة التقليدية والحرف وواقعها في الجزائر بالإضافة إلى الاستراتيجيات المتبعة للنهوض بهذا القطاع وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول**: ماهية الصناعة التقليدية والحرف؛
- **المبحث الثاني**: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، واقعها واستراتيجية ترقيتها.

## المبحث الأول: ماهية الصناعة التقليدية والحرف

إنَّ التطرق لموضوع الصناعة التقليدية والحرف يتطلب أولا وقبل كل شيء الفهم الجيد والدقيق لهذا الموضوع، وذلك من خلال تحديد مفهوم الصناعة التقليدية والحرف وخصائصها، ومن ثم التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها من أهمية وأهداف بهدف تمييز هذا القطاع عن بقية القطاعات الأخرى.

### المطلب الأول: مفهوم الصناعة التقليدية والحرف

تعتبر الصناعات التقليدية والحرف نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبيئة طبيعية، بينها وبين المجتمعات الأخرى، وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية لكل بلد، فتختلف مفاهيم الصناعات التقليدية والحرف في العالم باختلاف أهدافها واستعمالاتها.[1]

**أولا– تعاريف بعض الهيئات الدولية للصناعة التقليدية والحرف:** أعطت الهيئات الدولية تعاريف مختلفة للصناعة التقليدية والحرف، من بينها ما يلي:

**01– تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED):** قدمت سنة 1969 تعريفا ميزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي:

"يطبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرِّجل، في حين أنَّ منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي:

- الخصائص التقليدية أو الفنية المرتبطة بالمنطقة الجغرافية وتقاليد البلد المنتج؛
- منتوجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل.[2]

**02– تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT):** حسب التصنيف الدولي للمهن ( **CITP_88**) الصادر في سنة 1988 والمنشور في سنة 1991 يصنف الحرفي في المجموعة السابعة للمهن ويعرف كالتالي:

تطلق تسمية الحرفي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو باستخدام أدوات يدوية أو أدوات كهربائية محمولة أو أدوات أخرى، تهدف إلى تقليل الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو لتحسين جودة المنتجات، ويصنفون إلى أربعة فئات:

- حرفيو وعمال مهن الاستخراج والبناء؛
- حرفيو وعمال مهن التعدين والهندسة الميكانيكية والحرف ذات الصلة؛

---

[1] السبتي وسيلة وصحراوي محمد تاج الدين، ***"مساهمة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع السياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس آفاق 2020"***، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2018، ص295.

[2] شيبان آسيا، ***"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009، ص105.

- حرفيو وعمال الهندسة الميكانيكية الدقيقة ومهن الفن والطباعة وما شابهها؛
- حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي.[1]

**03- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI):**

عرفت (**UNISCO**) و(**CCI**) الصناعة التقليدية والحرف في ندوة "الحرف والسوق العالمي المنعقدة في 06-08 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفلبين" كالآتي:

"تعتبر المنتوجات تقليدية إذا كانت مصنوعة من طرف الحرفيين إما يدويا بالكامل و/أو بواسطة الأدوات اليدوية أو حتى الوسائل الميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية المباشرة للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، هذه المنتجات يتم إنتاجها دون قيود من حيث الكمية ومن حيث استخدام المواد الأولية المأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة، وتستمد طبيعتها الخاصة من سماها المتميزة والتي يمكن أن تكون مفيدة، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، وظيفية، تقليدية، رمزية ومهمة، تعكس وجهة نظر عقائدية (دينية) أو اجتماعية".[2]

**04- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):** قسمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحرف اليدوية إلى أربعة فئات وهذا وفقا للسوق المستهدف كما يلي:[3]

**أ- الحرف التقليدية الجميلة:** هي التي تُعبِّر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتراث التقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتصنف ضمن الأعمال الفنية كما تُعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية ويتم شراؤها من قبل محبي جمع الآثار؛

**ب- الحرف التقليدية:** وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجية، الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة هي أن الحرفيين يلجؤون إلى المساعدة من طرف مصممين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطّلبات السوق مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية والمحافظة عليها، يمكن أن تنتج بكميات كبيرة؛

**ج- الحرف التجارية:** تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومكيفة حسب احتياجات وأذواق السوق وبدرجة عالية اتجاه الموضة وتخصص للمشترين الأجانب، تنتج بكميات كبيرة وباستخدام عدد وأنواع وسائل أكبر وتعرض في المتاجر المتخصِّصة والمحلات التجارية؛

**د- الحرف المصنعة:** وتخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تُنتج بأحجام أكبر، وقد لا يلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج.

---

[1] Organisation International De Travail, ***"Classification International Type De Professions : Grand Groupe 7: Artisans Et Ouvriers Des Metiers De Type Artisanal "***, 11/06/2020,http://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/isco88/7.htm

[2] http://uis.unesco.org/fr/glossary-term/artisanat-ou-produits-de-lartisanat, 28/06/2020.

[3] Unido, ***"Creative Industies and Micro and Small Scale Entreprise Development A Contribition to Poverty Alleviation "***, Vienna Austria, p.p29-30.

**ثانيا– تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر:** بعد التطرُّق لأهم تعاريف الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الدولي سيتم عرض تعريفها المعتمد وطنيا، حيث قبل صدور الأمر رقم 96 والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط، وبصدوره نصت المادة 5 من هذا الأمر على أنَّ: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاطات التالية:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف"[1].

بعد التطرُّق لأهم التعاريف التي وردت عن الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الدولي وكذا الوطني يمكن تعريفها كما يلي: "**الصناعة التقليدية والحرف هي نتاج حضاري وثقافي للتفاعل بين المجتمعات، وهي عبارة عن نشاط يدوي إبداعي أو إنتاجي أو خدمي، يمارس من طرف شخص يدعى بالحرفي إما باليد و/أو بالرِّجل، و/أو بمساعدة وسائل بسيطة، بحيث يعتمد في صنعه على مواد أولية طبيعية من بيئته المحيطة**".

**المطلب الثاني: خصائص الصناعة التقليدية والحرف وأهميتها**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى خصائص التي تتميز بها الصناعة التقليدية والحرف بالإضافة إلى أهميتها في مختلف المجالات والميادين.

**أولا– خصائص الصناعة التقليدية والحرف:** لقطاع الصناعة التقليدية والحرف مجموعة من السِّمات والخصائص التي تميِّزه عن باقي القطاعات الأخرى، ولعل من أهمها ما يلي:[2]

1. سهولة وبساطة متطلبات إنشاء مشروع حرفي؛ لانخفاض رأسمال تأسيسها واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وموارد محلية؛
2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بشخصية صاحب المشروع الذي يهتم بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، فهو الممول والمنتج والبائع والمسوق لمنتجاته؛

[1] الأمانة العامة للحكومة، الأمررقم01-96، المؤرخ في 10 جانفي1996، ***"الجريدة الرسمية"***، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 14جانفي 1996، ص04.

[2] آيت سعيد فوزي، ***"دور غرفة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر"***، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد2، بدون عدد، 2013، ص55.

3. انخفاض تكلفة الفرصة لليد العاملة؛ أي أن النسبة بين رأس المال والعمالة متدنية وهكذا يمكن بأقل من الاستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل؛
4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي؛ وذلك راجع إلى صِغر حجم الورشات التي غالبا ما تكون فردية أو لا تتعدى أفراد العائلة؛
5. البعد الثقافي، الحضاري والاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي؛ لأنه يرتبط بالسمات النوعية لحياة الشعوب، نظامها، تقاليدها وشخصيات أفرادها، كما أنه يتضمن مختلف أنماط الإبداع التِّلقائي للشعوب والجماعات سواء كانت بدائية أو متحضِّرة، إضافةً لأنَّه يُعدُّ مصدرا للاسترزاق والاستقرار الاجتماعي؛
6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية؛ بما أن المنتج التقليدي مركب من ثلاث مركبات أساسية تتمثل في مواد أولية، رموز وتقنية العمل فإنَّ تفاعل هذه المركبات هو الذي يضع المنتج التقليدي الأصيل العاكس للهوية والتراث، وبتطبيق مفهوم الجودة يفقد المنتج أصالته؛
7. ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع مقارنة بالصناعات الأخرى لأن منتجاته تمثل أحد الموارد الرئيسية في السياحة الثقافية من خلال كونه عنصرا جاذبا للسياحة المدِرَّة للعملة الأجنبية؛
8. انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفيّة لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط؛
9. تعتبر جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي؛ إذ نجد أن نسبة الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء دون التصريح.

وبالتالي فمن أجل أن يكون قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا هاما في تنمية جميع المجالات والميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية وجب القيام بتعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص وتدارك نقاط الضعف ومعالجتها.

**ثانيا– أهمية الصناعات التقليدية والحرف:** أصبح هذا القطاع يحتل مكانة هامة على مستوى مختلف الميادين والمجالات الثقافية، الحضارية، الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

**01– الأهمية الثقافية والحضارية:** تعتبر الصناعات التقليدية والحرف لدى كل الشعوب أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لأنها تُميِّز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته، فهي تعبر عن تراكمات النِّتاج الحضاري للإنسان الذي يتفاعل مع طبيعة منطقته بمقدراتها المحلية مبرزا قدراته ومهاراته الإبداعية والفنية في إنتاج ما يحتاج له في استعمالاته سواء كانت هذه الاستعمالات يومية أو موسمية. ويُعدُّ الحفاظ على هذه الصناعة هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد وعنوانا للشخصية المعنوية لكل أمة، وهذا ما جعل دول العالم كافة والجزائر خاصة تولي أهمية بالغة لهذا العنصر الحضاري من خلال التوجه العام للدولة.[1]

[1] بن صديق نوال، ***"التكوين في الصناعة والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد"***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص أنتروبولوجيا التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص12.

**02- الأهمية الاجتماعية:** تتجلى الأهمية الاجتماعية لهذا القطاع في توفيره لمداخيل الأفراد، تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتثمين دور المرأة؛ وهذا ما سيتم توضيحه في ما يلي:

**أ- توفير مداخيل الأفراد:** لقطاع الصناعة التقليدية والحرف دور هام في التكفل بالشباب، مما يجعله مساهما في الحفاظ على هذه الفئة من كل أشكال وصور الانحراف في المجتمع، كما يتميز بقدرته على خلق نسيج اقتصادي للأسر والعائلات المنتجة مما سيؤثر إيجابا على شبكة العائلات الاجتماعية من خلال المساهمة في زيادة الدخل ومنه رفع المستوى المعيشي للأفراد.[1]

**ب- تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن:** تسمح الصناعة التقليدية والحرف بتخفيف الضغط الديمغرافي على المدن من خلال استقرار أهل الريف بمناطقهم نتيجة رواج صناعاتهم التقليدية، وهو ما يؤدي بدوره إلى الاعتناء بها أكثر والمحافظة عليها ومحاولة تطويرها وتكيفها، كونها مصدر رزقهم.[2]

**ج- تثمين دور المرأة:** من مميزات الصناعات التقليدية والحرف أنها تمارس بشكل كبير داخل المنازل، فهي توافق رغبات الأشخاص الذين لا يفضلون مغادرة مقر سكنهم خاصة النساء منهم.[3]

**03- الأهمية الاقتصادية:** يمتلك هذا القطاع أهميته كبيرة على الصعيد الاقتصادي من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام، المساهمة في إيرادات الدولة من الصادرات خارج قطاع المحروقات، إنشاء مشاريع جديدة، زيادة التشغيل وتثمين القطاع السياحي؛ وفيما يلي عرض من التفصيل لذلك.

**أ- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:** تحقق الصناعة التقليدية جزءا هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى نتيجة اعتمادها على العمل اليدوي، والموارد المحلية، مما يساهم في زيادة ثروة البلاد، وهذا ينعكس على مسار النمو الاقتصادي.[4]

**ب- المساهمة في إيرادات الدولة من الصادرات خارج قطاع المحروقات:** إنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع إنتاجي يتميز بمردود اقتصادي هام من خلال توظيف استثمارات بسيطة، وما يجعلها تمتلك قدرة تصديرية هو ميزتها النسبية مقارنة بالبلدان المستوردة لها، وبالتالي فهي توفر للدول عائدات دائمة وزيادة في الدخل من العملة الصعبة.[5]

---

[1] ***المرجع السابق***، ص-ص:12-13.

[2] لكحل فاطمة الزهراء ، ***"الشباب وممارسة العمل الحرفي – دراسة ميدانية بولاية أدرار"*** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015-2016، ص57.

[3] شنيني عبد الرحيم، ***"دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية – دراسة ميدانية: حالة مدينة غرداية"*** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم تجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص37.

[4] شيبان آسيا، ***مرجع سابق***، ص108.

[5] ***المرجع السابق***، ص108.

**ج- المساهمة في استحداث مناصب شغل وامتصاص البطالة:** هذا القطاع الذي يقوم على أفراد مؤهلاتهم التقنية بسيطة ورأسمالهم النقدي والعيني عند إطلاق نشاطاتهم بسيط أيضا، وهم أفراد، نساء، رجال، كهول وشباب، متعلمون وأقل تعليما، أصحاء وذوي احتياجات خاصة، منتشرون في كل المناطق النائية والمنعزلة والحدودية بل ويتواجدون في الأماكن الغنية والفقيرة على حد سواء... قطاع بهذه الخصائص لا يمكن إلاّ أن يكون رافدا من روافد التشغيل في أي اقتصاد، فهو يمتلك مرونة عالية في التوظيف، والحقيقة أن قوته الأساسية تكمن في قدرته الكبيرة على التشغيل.[1]

**د- تثمين القطاع السياحي:** تلعب الصناعة التقليدية والحرف دورا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي، إذ يسعى السياح دائما في البحث عن منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد المزار كذكرى بعد مغادرة تلك المنطقة.[2]

تأسيسا على ما سبق يظهر بوضوح أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في مسارات التنمية المستدامة للبلاد، ولذا فإن دعم هذا القطاع وتوفير الظروف الملائمة له يعد ضرورة حتمية لتحقيق الأهداف الكلية للتنمية، باعتباره قطاع لا يحتاج إلى الإنفاق بقدر ما يحتاج إلى تأطير وتنظيم محكمين.[3]

**المطلب الثالث: أهداف الصناعة التقليدية والحرف ودورها في التنمية المحلية**

للصناعة التقليدية والحرف أهداف تتطلع إلى تحقيقها من أجل أن تكتسي دورا رائدا في التنمية المحلية.

**أولا- أهداف الصناعة التقليدية والحرف:** يسعى قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:[4]

1. تطوير الشغل؛
2. تغطية الحاجات الأساسية للسكان؛
3. تحسين نوعية الموارد، الخدمات، الإنتاج والإنتاجية؛
4. المشاركة في مجهودات الإدماج الاقتصادي؛
5. المساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات؛

---

[1] بن زعرور شكري ومخناش عصام، ***"الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي"***، مقال منشور في MPRA، جامعة الجزائر، 20 مارس 2019، ص15.

[2] لكحل فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص-ص:56-57.

[3] طيبي الطيب ومهداوي عبد الحليم، ***"دور الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية FNPAAT في تمويل المؤسسات الحرفية في الجزائر"***، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 04-05 فيفري 2019، ص11.

[4] جماعي أم كلثوم، ***"تحديات واستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر"***، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد02 (2019)، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 30 سبتمبر 2019، ، ص-ص:87-88.

6. تطوير النشاطات المهنية والتقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع؛
7. المساهمة في التنمية الاقتصادية والمحلية، وفي تهيئة الإقليم؛
8. التوسع في القاعدة الصناعية من خلال زيادة المساهمة في المدن الصغرى والقرى بهدف توفير العمل والاستقرار بها وتشجيع الهجرة العكسية؛
9. تحسين معدلات دخل الأُسر من خلال فتح فُرص للعمل والعمل الإضافي؛
10. الاستفادة من الخامات والموارد الاقتصادية المنتَجة محلِّيا، مع إنشاء صناعات لإعداد الخامات والمحافظة على الهوية الوطنية ونقل التراث عبر الأجيال.

**ثانيا- دور الصناعة التقليدية والحرف في التنمية المحلية:** تلعب الصناعة التقليدية والحرف دورا هاما في جميع المجالات وخاصة على مستوى التنمية المحلية، حيث يتمثل دورها فيما يلي:[1]

1. إحياء تراث الأجداد والحفاظ على ذاكرة الماضي والعمل على استمراريته بما يواكب روح العصر وينمي مواهب الحرفيين ويُظهر إبداعهم ومهاراتهم؛
2. تجسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي حيث تعتمد الصناعات التقليدية والحرف على حشد الموارد والإمكانيات المحلية من خامات ومهارات ومصادر تمويل محلية؛
3. المساهمة في التقليل والحد من التبعيَّة الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية وتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات؛
4. المساهمة في التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار في المجتمع والتوازن في الأنشطة بين المحيط الريفي والمحيط الحضاري بالإضافة إلى المساهمة في معالم السياحة؛
5. الإسهام الفعلي في رفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمعات الريفية والصحراوية ومحاربة الفقر عن طريق تزويد فئات عريضة من المجتمع بمؤهلات حرفية تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة.

[1] عبد الجبار سهيلة وحاجي كريمة، ورقة بحثية بعنوان: "***واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحدي المنافسة***"، جامعة بشار، ص-ص:50-51.

## المبحث الثاني: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، واقعها واستراتيجية ترقيتها

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قطاعا هاما جدا، وعلى هذا الأساس سعت لتطويره من خلال استحداث قوانين وتشريعات تنظم عمله، محاولة تذليل مشاكله ومعوقاته عن طريق وضع استراتيجيات لترقيته.

### المطلب الأول: أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

تُصنَّف الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى ثلاثة مجالات وهي موضحة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (01): أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**

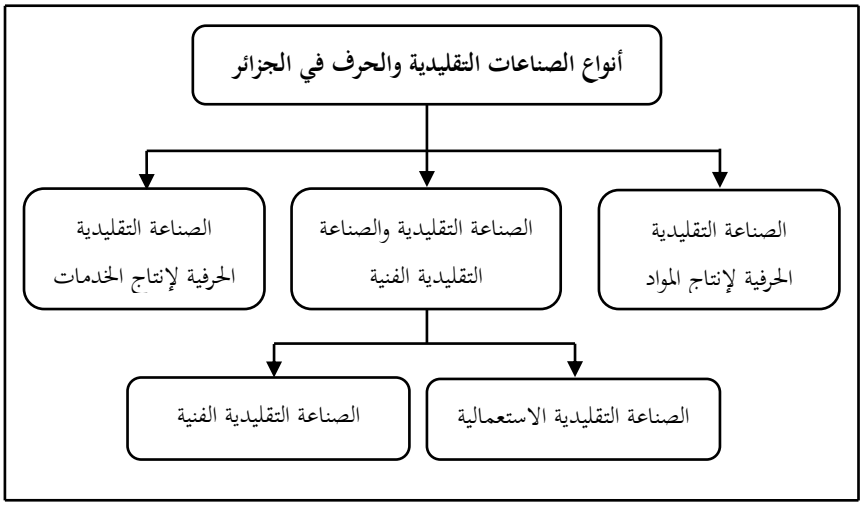


**المصدر**: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الأمر رقم (01-96)، المؤرخ في 10 جانفي1996، ***"الجريدة الرسمية"***، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 14جانفي 1996، ص-ص: 04-05.

من خلال الشكل أعلاه يمكن توضيح أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر في ما يلي:

**أولا- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:** هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة،[1] وينقسم هذا المجال حسب وظيفة منتجاته إلى نوعين هما:

**01- الصناعة التقليدية الفنية (التزيينية):** تعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي،[2] إذ تتطلب هذه الصناعة مواهب فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة، وهو ما يفسر ارتفاع أسعارها بينما لا تتطلب تقسيما للعمل،[3] وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنتوجات هذا

[1] الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم (01-96)، ***مرجع سابق***، ص04.

[2] ***المرجع السابق***، ص04.

[3] عبد الجبار سهيلة وحاجي كريمة، ***مرجع سابق***، ص49.

الصنف من الصناعة التقليدية والحرف في الوظيفة التزيينية أساسا،[1] فعملية تزيين هذه المنتوجات تحديدا تختلف وتتنوع باختلاف المناطق والبلدان وذلك راجع لانفراد وتميز كل منطقة أو بلد بعادات، تقاليد وثقافة مختلفة عن بعضها البعض مثل صناعة الفخار، الخزف الفني، الزجاج، النسيج، الزرابي، الحلي، النحاس، الجلود، الحلفاء، الآلات الموسيقية والخشب.

**02- الصناعة التقليدية الاستعمالية (الوظيفية)**: ما يميزها عن سابقتها هو أن هذه الأخيرة لا تتطلب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون عادة التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الإنتاج، وهذا بِغضِّ النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات استعمالية والذين يعملون في منازلهم، وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الاستعمالية في تلبية حاجيات الحياة اليومية،[2] وهذا ما عرضها لكثير من المنافسة على المستوى الداخلي والخارجي بسبب ضغوط المنتجات الإحلالية لقطاع الصناعات التقليدية والحرف التي تنافسها في السعر والنوعية.[3]

ويرمز لميدان الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية برقم (01)، وتحتوي على ثمانية (08) قطاعات نشاط، وهي موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01):نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية**

| ميدان النشاط | الرقم | قطاع النشاط | عدد النشاطات الحرفية |
|---|---|---|---|
| الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | 1 | المواد الغذائية | 10 |
| | 2 | العمل على الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم | 11 |
| | 3 | العمل على المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة) | 08 |
| | 4 | العمل على الخشب ومشتقاته وما يماثله | 18 |
| | 5 | العمل على الصوف والمواد المماثلة | 07 |
| | 6 | العمل على القماش أو النسيج | 04 |
| | 7 | العمل على الجلود | 06 |
| | 8 | العمل على المواد المختلفة | 11 |
| **المجموع** | | | **75** |

**المصدر**: بن زعرور شكري ومخناش عصام، ***"الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي"***، مقال منشور في MPRA، جامعة الجزائر، 20 مارس 2019، ص10.

[1] شنيني عبد الرحيم، ***مرجع سابق***، ص14.

[2] سهيلة عبد الجبار وحاجي كريمة، ***مرجع سابق***، ص-ص:49-50.

[3] شنيني عبد الرحيم، ***مرجع سابق***، ص15.

**ثانيا– الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:** تُعرف أيضا بالصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة وهي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجه للعائلات، للصناعة وللفلاحة.[1] ويختلف هذا النوع من الصناعة عن الصناعات التقليدية الأخرى في كونها تعتمد على درجة كبيرة من تقسيم العمل، وتُعرف خاصة باسم "الصناعات الصغيرة"، وقد يُمثِّل صاحبها مقاولا من الباطن (**sous-traitant**)، وتختلف أيضا في كونها لا ترتبط بتقاليد وتاريخ الشعوب ولا تعني السائح مباشرة كونها منتشرة في كل بلدان العالم.[2]

ويرمز لهذا الميدان بالرقم (02)، ويتكون من تسعة (09) قطاعات نشاط، وهي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (02):نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد**

| ميدان النشاط | الرقم | قطاع النشاط | عدد النشاطات الحرفية |
|---|---|---|---|
| **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد** | 09 | الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المناجم والمقالع | 10 |
| | 10 | الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الميكانيك والكهرباء | 06 |
| | 11 | الإنتاج أو التحويل المرتبطة بقطاع الحديد | 13 |
| | 12 | الإنتاج أو الصناعة أو التحويل المرتبطة بالتغذية | 28 |
| | 13 | الإنتاج والتحويل المرتبطة بقطاع النسيج والجلود | 17 |
| | 14 | الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الخشب، التأثيث، الخردوات والأدوات المنزلية | 20 |
| | 15 | الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء | 14 |
| | 16 | إنتاج المواد المرتبطة بقطاع الحلي | 04 |
| | 17 | إنتاج المواد المختلفة | 19 |
| **المجموع** | | | **131** |

**المصدر**: بن زعرور شكري ومخناش عصام، ***"الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي"*** ، مقال منشور في MPRA، جامعة الجزائر، 20 مارس 2019، ص11.

**ثالثا– الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات:** هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي تُقدِّم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني باستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة.[3] وأهم ما يميز هذه الصناعات هي كونها ذات قيمة مضافة ضعيفة، لأن نشاطاتها خَدميَّة غير مُنتجة للسلع المادية.[4]

[1] الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم (01-96)، ***مرجع سابق***، ص05.

[2] شنيني عبد الرحيم، ***مرجع سابق***، ص 15.

[3] الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم (01-96)، ***مرجع سابق***، ص05.

[4] شنيني عبد الرحيم، ***مرجع سابق***، ص16.

ويرمز لهذا الميدان بالرقم (03)، ويتضمن سبعة (07) قطاعات نشاط، وهي مبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (03): نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات**

| ميدان النشاط | الرقم | قطاع النشاط | عدد النشاطات الحرفية |
|---|---|---|---|
| الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | 18 | الخدمات المرتبطة بتركيب، صيانة، والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي | 20 |
| | 19 | الخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والعائلات | 57 |
| | 20 | الخدمات المرتبطة بالأشغال الميكانيكية | 06 |
| | 21 | الخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية، الصناعية والسكنية | 27 |
| | 22 | الخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات | 07 |
| | 23 | الخدمات المرتبطة بالألبسة | 03 |
| | 24 | الخدمات المختلفة | 12 |
| **المجموع** | | | **132** |

**المصدر**: بن زعرور شكري ومخناش عصام، ***"الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي"***، مقال منشور في MPRA، جامعة الجزائر، 20 مارس 2019، ص12.

## المطلب الثاني: كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو جماعيا في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة؛ وهي موضحة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (02): كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر**

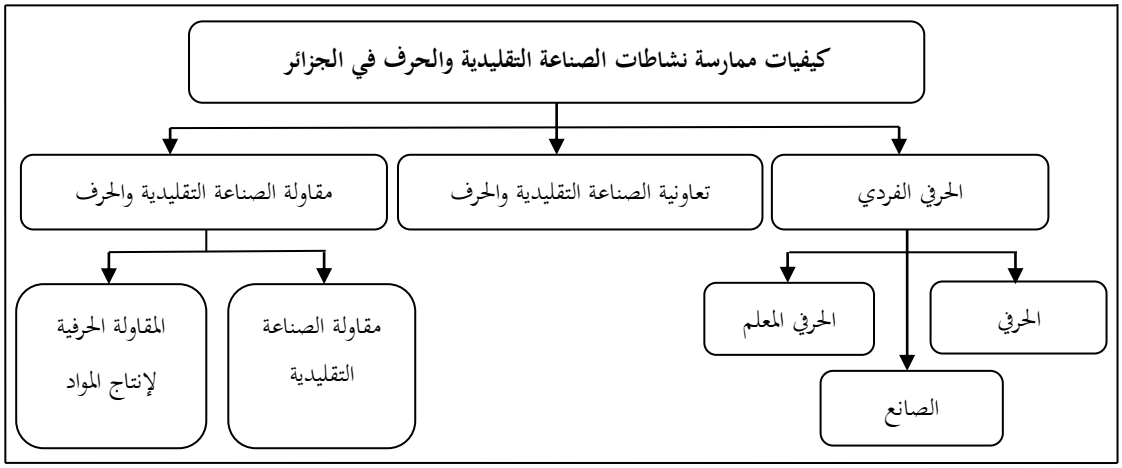


**المصدر**: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الأمر رقم (01-96)، المؤرخ في 10 جانفي1996، ***"الجريدة الرسمية"***، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 14جانفي 1996، ص-ص:05-07.

من خلال الشكل أعلاه يمكن توضيح كيفيات ممارسة نشاطات هذا القطاع كما يلي:[1]

**أولا– الحرفي الفردي:** حيث يميز التشريع الجزائري بين ثلاث مستويات من التأهيل؛ الحرفي، الحرفي المعلم في حرفته والصانع.

**01– الحرفي:** عُرِّف بموجب الأمر 01-96 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف بأنَّه: "كل شخص طبيعي مسجَّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يمارس نشاطا تقليديا كما هو محدد في المادة 05 من هذا الأمر، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل، إدارة نشاطه، تسييره وتحمل مسؤوليته".

**02– الحرفي المعلم:** هو كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يتمتع بمهارة تقنية خاصة، تأهيل عال في حرفته وثقافة مهنية.

**03– الصانع:** هو كل عامل أجير له تأهيل مهني مثبت.

ويُمكن للحرفي الفردي في ممارسة نشاطاته أن يلجأ إلى:

- مساعدة عائلية (زوج، أصول وفروع) تترتب عليها عند الضرورة الاستفادة من تغطية اجتماعية؛
- متمهن واحد إلى ثلاثة (03) مُتمهِّنين يربطهم به عقد تمهين يُعدُّ وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

**ثانيا– تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:** عرفت بموجب الأمر (01-96)على أنها شركة مدنية يُكوِّنها أشخاص و لها رأس مال غير قار، وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي، وتهدف إلى انجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف، وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جميعا.[2]

**ثالثا– مقاولة الصناعة التقليدية والحرف:** ونميز بين نوعين من المقاولات هما؛ مقاولة الصناعة التقليدية والمقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات، يمكن توضيحهما فيما يلي:[3]

**01– مقاولة الصناعة التقليدية:** تعتبر مقاولة للصناعة التقليدية كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية المحددة في المادتين 5 و6 من هذا الأمر؛
- تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء؛
- إدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

---

[1] الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم (96-01)، ***مرجع سابق***، ص05.

[2] ***المرجع السابق***، ص05.

[3] ***المرجع السابق***، ص-ص:6-7.

**02- المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:** تعتبر مقاولة حرفية لإنتاج المواد والخدمات كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص التالية:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد أو الخدمات كما هو محدد في المادتين 5 و6 من هذا الأمر؛
- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10، ولا يحسب ضمنهم كل من رئيس المقاولة والأشخاص الذين لديهم روابط عائلية معه (زوج، أصول وفروع)، مُتمهِّنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.

**المطلب الثالث: أهم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**

تزخر الجزائر بصناعات تقليدية وحرف عديدة ومتنوعة ثرية بالعادات والتقاليد والمظاهر الممزوجة بين الأصالة والحداثة، حيث توارثتها الأجيال عبر مختلف الأزمنة، ومن أهمها ما يلي:[1]

1. **صناعة الزرابي والنسيج:** يوضح تنوعها الاحتكاك الثقافي الذي ميز تاريخ هذا الفن البربري، العربي، الإسلامي والإفريقي وحتى الشرقي ومن أبرزها: زربية المصاعد (المسيلة وبرج بوعريريج)، زربية قرقور (سطيف وبجاية)، زربية بني يزقن (غرداية)...إلخ.
2. **صناعة الآلات الموسيقية:** هو فن لمنح الخشب سحر رنّاني ذو صوت، ويتم تداوله في الجزائر العاصمة، البليدة، تلمسان والأغواط، ومن بين منتجاته: الناي، العود، القانون...إلخ.
3. **صناعة الحلي والمجوهرات:** تمتعت صناعة الحلي والمجوهرات في الجزائر بشهرة واسعة نتيجة إتقان صنعها، وجمال تصميمها، فلقد استوحى مصمموها تلك الأشكال من عدة تصاميم حولهم، ومزجوا في تصاميمهم روح الحداثة وعبق الماضي الأمازيغي العريق، وزاوجوا بين الثقافات باختلافها من مدينة لأخرى، لِيُبدِعوا في تصاميمهم وينتجوا مجوهرات تطلب من كافة أنحاء العالم العربي والأجنبي، وتتمركز صناعة الحلي في تيزي وزو والمسيلة.
4. **صناعة الفخار:** تشتهر في الجزائر الصناعات الفخارية بشكل كبير، وهي تنقسم إلى قسمين:

**أ- المنتجات الريفية:** كالجرة، آنية الطعام، المزهريات، وغيرها الكثير من المواد التي كان الجزائريون القدامى يعتمدون عليها في حياتهم اليومية، فأدوات المطبخ الفخاريّة لازالت تطلب بشدة إلى غاية الآن لارتباطها بتحضير وجبات شعبية.

**ب- الصناعات الفخارية المتطورة نوعا ما:** والتي تصلح للمواطن الذي يسكن في المدن، مثل التحف التي تصلح للدّيكور من فازات، ومنحوتات فخارية على شكل لوحات وغيرها، وما يميز الفن الفخاري المدني هو تأثُّره الكبير بروح الزخارف الإسلامية، وجمالية الخط العربي، ينتشر هذا الفن بقالمة، المسيلة ومناطق الشرق.

[1] السبتي وسيلة وصحراوي محمد تاج الدين، ***مرجع سابق***، ص-ص:297-298.

5. **صناعة النحاس:** تأثرت صناعة النحاس بالجزائر بعدة ثقافات مرَّت عليها، فحفرت فيها بصمة لازالت إلى الآن تظهر في ملامحها، فالنحاسيات الجزائرية وبغضِّ النظر عن لونها، تأخذ الطابع الأندلسي تارة، والتركي تارة أخرى، وتتركز في أحياء مخصصة لها مثل: القصبة، أحياء أخرى في تلمسان، قسنطينة، وبدرجة أقل في غرداية وتندوف.

6. **صناعة الجلد:** إن صناعة الجلد ترتبط بجغرافية تربية المواشي، حيث تضمن هذه الصناعة إمكانية إنتاج السروج، الأحذية، الأحزمة، الأواني وأغمدة السيوف، ويعرف جلد تلمسان المتأثر بقوة الثقافة الأندلسية برسوماته وأشكاله، مثل: السروج وحافظة النقود...إلخ.

7. **فن الطرز:** يشهد فن الطرز الحضري والدقيق عن براعة متجددة بواسطة مختلف المساهمات الثقافية، كما يصف الماضي البعيد من خلال النسيج الذي يجمع بين الأناقة والإبداع، وينتشر في الجزائر العاصمة، البليدة، القليعة وملیانة، ومن أبرز أنواع الطرز المعروفة هي: "القفطان"، "الكراكو"، "الفتلة"...إلخ.

8. **صناعة الزجاج:** خضعت صناعة الزجاج لتأثيرات واسعة ناتجة عن تواجد الأتراك في الجزائر، إضافة للتأثر بالثقافة الأندلسية، وتنقسم هذه الصناع إلى نوعين هما:

**أ- زجاج منفوخ:** كمصابيح، كؤوس الشاي، قارورات العطر وعلب الحلوى؛

**ب- زجاج مطروق:** كزجاج البناءات وزجاج النوافذ.

وتبقى هذه الصناعة من أدنى الحرف والصناعات الممارسة، وهي مرتبطة بفئة مؤهلة وكفؤ.[1]

9. **صناعة السلالة:** يصنع في القليعة ومدينة الجزائر العاصمة الحصائر، السلل، القفف، الكراسي، أطباق من الحلفاء، الرافلية وقصبة أسل الهند.[2]

10. **خياطة اللباس التقليدي:** تعرف هذى الصناعة رواجا كبيرا في مجال الصناعة التقليدية الفنية حيث يحترفها الرجال والنساء على حد سواء وهي صنعة تمارس عادة في بيوت العائلات وهي عبارة عن خياطة ألبسة على أزياء تقليدية تلبس في المناسبات وتلبس للعروس.[3]

11. **الطبخ التقليدي الجزائري:** يعتبر المطبخ الجزائري من أغنى المطابخ في العالم لتنوعه وتعدد مواد الصنع، والطبخ التقليدي يختلف من منطقة إلى أخرى، أشهر أطباقها: الكسكسي، الرشتة،

---

[1] بن صديق نوال، ***مرجع سابق***، ص46.

[2] ***المرجع السابق***، ص46.

[3] نعيمي حكيمة وآخرون، ***"واقع المقاولاتية النسوية في مجال الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر"***، مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الدولي حول المقاولاتية والإبداع والإقليم، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فاس، بالاشتراك مع مخبر البحث EMO، المملكة المغربية، يومي: 11- 12 ماي 2017، ص10.

الشخشوخة...إلخ. أما الحلويات التقليدية فهي متنوعة كذلك تخصص لها ورشات أو حتى في البيوت ولها شعبية كبيرة في البلاد مثل الدزيريات، المقروط، البغرير...إلخ.[1]

لكن على الرغم من أهمية كل الصناعات السابقة الذكر إلا أنه يوجد صناعات مستهدفة بكثرة من طرف الجزائريين على غرار الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (04): الأنشطة الأكثر ممارسة في الجزائر**

| الرقم | النشاط | عدد المسجلين |
|---|---|---|
| **1** | خياطة الألبسة التقليدية | 62479 |
| **2** | بناء | 52745 |
| **3** | صانع الحلويات التقليدية | 31940 |
| **4** | حلاقة النساء | 29444 |
| **5** | تنظيف الطرق والشبكات المختلفة | 25916 |

**المصدر**: موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف: http://www.cnam.dz/page.phh?art=8 ، بتاريخ: 07-09-2020.

## المطلب الرابع: تقييم قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

إن تقييم هذا القطاع يستدعي أوَّلا التطرق لواقعه، ومن ثم استعراض المشاكل والمعوقات ثم عرض الحلول والاستراتيجيات التي من شأنها أن تضمن النهوض به وتُعظِّم الاستفادة منه.

**أولا– واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر**: عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة (2015-2018) العديد من التغيرات والتطورات، وهذا ما تعكسه الإحصائيات والأرقام.

[1] ***المرجع السابق***، ص11.

**الجدول رقم (05): تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط خلال الفترة (2015-2018)**

| المجال | عدد النشاطات | | | | | | المجموع العام | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحرف الفردية | | التعاونيات | | المؤسسات | | 2015 | | 2016 | |
| | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 | العدد | النسبة (%) | العدد | النسبة (%) |
| الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | 21057 | 12073 | 1 | 0 | 1 | 0 | 32817 | 50 | 12073 | 33 |
| الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | 5901 | 5066 | 1 | 0 | 0 | 0 | 7136 | 11 | 5066 | 14 |
| الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | 26461 | 19296 | 0 | 0 | 0 | 0 | 25667 | 39 | 19296 | 53 |
| المجموع | 53419 | 36435 | 2 | 0 | 1 | 0 | 65674 | 100 | 36435 | 100 |
| | الحرف الفردية | | التعاونيات | | المؤسسات | | 2017 | | 2018 | |
| | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | العدد | النسبة (%) | العدد | النسبة (%) |
| الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | 7665 | 8999 | 0 | 0 | 0 | 0 | 7665 | 31 | 8999 | 33.23 |
| الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | 4182 | 4433 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4182 | 17 | 4433 | 16.37 |
| الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | 12587 | 13646 | 0 | 0 | 0 | 0 | 12587 | 52 | 13646 | 50.40 |
| المجموع | 24434 | 27078 | 0 | 0 | 0 | 0 | 24434 | 100 | 27078 | 100 |

**المصدر**: المديرية العامة للصناعة التقليدية، متوفر على موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي:
https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7256&lang=ar#bilan ، بتاريخ: 02-07-2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن نشاط الحرف اليدوية في جميع المجالات شهد انخفاض تدريجي ملحوظ خلال الفترة (2015-2017)، حيث كان العدد الإجمالي لهذا النشاط خلال هذه الفترة: 53419، 36435 و24434 على التوالي، والشيء الإيجابي في سنة 2015 هو تسجيل إنشاء تعاونية ومؤسسة حرفية في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، وتعاونية في مجال الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، ونلاحظ عدم وجود أي مؤسسة في هذا المجال، أما في مجال الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات فليس هناك لا تعاونية ولا مؤسسة حرفية. أما في سنتي 2016 و2017 فنلاحظ الغياب التام للتعاونيات والمؤسسات الحرفية.

أما في سنة 2018 فسجل نشاط الحرف اليدوية ارتفاع طفيف في جميع مجالات الصناعة التقليدية، حيث كان مجموعه 27078 نشاط، لكن ما يعاب على هذه السنة هو الغياب التام للتعاونيات والمؤسسات الحرفية

وفي المجموع العام نلاحظ أنه: في سنة 2015، مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية هو الذي يشكل أكبر نسبة نشاط مقارنة بالمجالات الأخرى حيث قدرت نسبتها ب 50%. وفي سنة 2016، نلاحظ أن مجال الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات هو الذي سجل أكبر عدد من الأنشطة بنسبة 53%، وكذلك خلال سنتي 2017 و2018 بنسبة 52% و50.40% على التوالي.

**الجدول رقم (06): مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2015-2018)**

| المجال | الوظائف المستحدثة سنة 2015 | | الوظائف المستحدثة سنة 2016 | | الوظائف المستحدثة سنة 2017 | | الوظائف المستحدثة سنة 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة(%) | العدد | النسبة(%) | العدد | النسبة(%) | العدد | النسبة(%) |
| الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | 77932 | 55 | 44670 | 48 | 28360 | 45 | 33296 | 47 |
| الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | 14763 | 10 | 12665 | 13 | 10455 | 17 | 11082 | 16 |
| الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | 50276 | 35 | 36662 | 39 | 23915 | 38 | 25927 | 37 |
| المجموع | 142971 | 100 | 93997 | 100 | 62730 | 100 | 70305 | 100 |

**المصدر**: المديرية العامة للصناعة التقليدية، متوفر على موقع وزارة الساحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7256&lang=ar ، بتاريخ: 02-07-2020.

من خلال الجدول المبين أعلاه؛ نلاحظ أن هناك انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل المستحدثة في مجال الصناعة التقليدية الفنية حيث بلغ سنة 2015 ما نسبته 55 %، وفي سنة 2016 انخفض إلى 48 %، ثم واصل في الانخفاض إلى أن وصل إلى 45 % سنة 2017، لكن نلاحظ أنه ارتفع في سنة 2018 إلى 47%. في حين أن هناك ارتفاع مسجل في مجال الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد خلال الفترة (2015-2017)، حيث كانت نسبة عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة 10%، 13% و17% على التوالي، ونلاحظ أنه انخفض في سنة 2018 حيث سجل نسبة 16%.

أما قطاع الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات فشهد ارتفاع في سنة 2016 من 35% إلى 39%، ثم انخفض في سنة 2017 و2018 إلى 38%و37 % على التوالي.

من خلال الإحصائيات السابقة نستنتج أن هناك عزوف وابتعاد عن الولوج إلى عالم الشغل في هذا القطاع، وهذا يعود إلى جملة من المعوقات والمشاكل التي تحول دون تطور هذا القطاع.

**ثانيا– مشاكل ومعوقات تطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:** على الرغم من النتائج المحققة في إطار الاستراتيجية الموضوعة لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر إلا أنها كانت ولا زالت تعاني من جملة من الصعوبات والعراقيل التي تشكل أكبر تحدي وأكبر حاجز يحد من تطور هذا القطاع ولعل من أهمها ما يلي:

1. تدني مستوي الظروف وبيئة العمل والرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين؛
2. صعوبة الحصول على محلات لممارسة المهنة والعتاد الضروري لعملية الإنتاج، إضافة إلى مشاكل التموين بالمواد الأولية، ووجود صعوبات في توفرها بجودة مقبولة وأسعار مناسبة؛
3. انخفاض الموارد المالية الذاتية وصعوبة الحصول على قروض أدى إلى هجرة العاملين في هذا القطاع إلى مجالات عمل أسهل وذات مردود أعلى؛
4. عدم ملائمة أغلب الصناعات التقليدية والحرف للمتطلبات الحديثة وقلة تنوع أصنافها وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة جعلها تصطدم بعقبات في مجال التسويق؛
5. انعدام التسيير العلمي في العديد من أنواع الصناعات التقليدية والحرف، والذي ينعكس على تحسين النوعية والاستغلال الأمثل للمادة الأولية واستخدام التكنولوجيا والإبداع والتطور؛
6. عدم إدراج المؤسسات الحرفية كأولوية تنموية ضمن السياسات الاقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنظم الواضحة لدعمه؛[1]
7. عراقيل التمويل البنكي؛
8. تسويق منتجات أجنبية مقلدة في الأسواق الوطنية بأسعار منخفضة رغم النوعية الرديئة للمنتجات؛

[1] سهيلة عبد الجبار وحاجي كريمة، ***مرجع سابق***، ص-ص: 53-54.

9. التكاليف المالية الباهظة للمشاركة في الصالونات الجهوية والوطنية من قبل الحرفيين، فما بالك المشاركة في صالونات أجنبية في الخارج.[1]

**رابعا– ملخص مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**[2]: يتطلع مخطط عمل الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 إلى مساهمة الصناعة التقليدية في التنمية المحلية للبلاد، وحددت أهدافه بالعمل على تطوير القدرة التنافسية للقطاع، وقدرته على إنتاج الموارد، دعم النمو، إنشاء مناصب الشغل، المساهمة في التصدير والاندماج الاقتصادي بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى تسريع النمو من خلال تكثيف مرافق الترويج وتحقيق قفزة في مجال التسيير والتنظيم بشيء من التركيز على تثمين الإمكانيات المحلية. ومن أهداف المخطط بالأرقام آفاق 2020 ما يلي:

1. الرفع من رقم الأعمال كمداخيل في حدود 2020 إلى 334 مليار دج مقابل 129 مليار دج خلال السنوات الأخيرة؛
2. خلق 550.000 منصب شغل جديد يضاف إلى 410.000 منصب شغل منشأة ما بين سنة (2003-2010)، بهدف الوصول إلى 960.000 منصب في حدود سنة 2020؛
3. الوصول إلى نسبة تشغيل تقدر ب7% ثم 25% في سنة 2025 علما أن النسبة الحالية تقدر ب3.5%، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحرفيين المسجلين إلى غاية 01جانفي 2011 يقدر ب197.000 حرفي؛
4. توسيع مدونة النشاطات الحرفية المصنفة بغرض الدخول بحوالي 20 منتوج للحرف والصناعات التقليدية إلى الأسواق الدولية، من بينها المجوهرات والحلي، الزخرف، الجلود والنحاسيات، بينما في السابق لم يكن سوى منتوج واحد، ويتعلق الأمر بالزربية؛
5. يرمي المخطط وبالشراكة مع الدول الأجنبية إلى تقوية سياسة إنشاء أقطاب الامتياز المتخصصة في المجوهرات (باتنة)، الخزف (تيبازة)، النقش على الأحجار الكريمة (تمنراست)، وترقية أدوات الرقابة والمتابعة والخبرة للمنتجات الحرفية التقليدية الجزائرية لتحقيق التموقع على مستوى الأسواق؛
6. إنتاج هياكل جديدة (دور ومراكز الصناعة التقليدية ومراكز الدمغ) والتي يبلغ عددها حاليا 81، وهذا يعتبر أولوية في إطار مخطط عمل القطاع؛
7. تثمين المنتوج التقليدي الجزائري عبر تصنيف ما يقارب 20 منتوج في آفاق 2020، والمشاركة في المعارض الدولية، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مرصد وطني للرقابة والمرافقة للمنتوج التقليدي.

---

[1] السبتي وسيلة وصحراوي محمد تاج الدين، ***مرجع سابق***، ص303.

[2] جعيل جمال وإسماعيل زحوط، ***"الحرف والصناعات التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية في الجزائر"***، مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 19-20 نوفمبر 2012، ص-ص:10-11.

**خاتمة الفصل:**

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاعا واعدا، فعلاوة على مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الوطني فإنه يتميز بما اختزنه من حمولة حضارية، فنية وتاريخية، إذ تجسدت أهميته في التنمية الثقافية والحضارية، الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، من خلال قدرته الكبيرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل، كما أنه يساهم في الإنتاج المحلي وزيادة الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك تمثل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة كبيرة من أفرد المجتمع وبعمل على تثمين دور المرأة خصوصا بالمناطق الريفية مما يساهم في تحقيق استقرار السكان، وهذا فضلا عن كونه مساهما رئيسيا في ازدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة.

ولنشاط الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر منتوجات متنوعة تعبر عن خصوصية كل منطقة، ولكن هذا القطاع يعاني من بعض الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تطوره، كتعرضه للمنافسة حيث توجد منتجات أجنبية تنافس المنتج التقليدي المحلي وهو ما يستدعي تعزيزه باستراتيجيات تنموية فعالة والوقوف على أبرز المشاكل التي يعاني منها.

# الفصل الثاني:

# الإطار النظري للامتيازات الجبائية

**تمهيد الفصل:**

تشهد الجزائر تغيرات في مجال الاقتصاد مما يستوجب عليها الاهتمام بالقطاعات التنموية ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وذلك باتخاذ سياسات معينة لبلوغ هدفها، ومن بين هذه السياسات نجد سياسة الامتيازات الجبائية التي تعتبر وسيلة إغرائية خاصة ما يتعلق بالجانب الجبائي، حيث تُمكِّن الحرفيين من الاستفادة من المزايا الضريبية الممنوحة، التخفيضات في معدلات الضرائب، الإعفاءات والتسهيلات الضريبية وذلك لتوجيه القطاع، دعمه، ترقيته والنهوض به، من أجل توفير الجو المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولهذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الامتيازات الجبائية والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها وأهم الامتيازات الموجهة لهذا القطاع من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية الجباية.
- **المبحث الثاني:** ماهية الامتيازات الجبائية.

## المبحث الأول: ماهية الجباية

للجباية دور هام في اقتصاد أي بلد، وذلك راجع لكونها مصدر أساسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة، فهي تعتبر مجموع الاقتطاعات المالية الإلزامية والنهائية التي يقرها التشريع الجبائي من ضرائب، رسوم، إتاوات وحقوق اجتماعية. وباعتبار الضريبة أهم مورد جبائي سيتم التطرق إليها بنوع من التفصيل في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم الضريبة

لقد أدى اختلاف وجهات نظر الباحثين إلى تعدّد مفاهيم الضريبة بحيث يرى كل فقيه الضريبة من وجهة نظر مختلفة، وهذا في ظل غياب تعريف قانوني لها، لكن بالرغم من التباين في هذه المفاهيم التي أُعطيت لها عبر مر العصور إلاّ أنه في العصر الحديث قد تقاربت الآراء بخصوص مفهومها، ولتوضيح ذلك سيتم التطرق لمجموعة من التعاريف والخصائص المميزة لها.

**أولا– تعريف الضريبة:** هناك عدّة تعاريف للضريبة نذكر منها ما يلي:

- تعريف الفقيه جاستون جيز **Gasten Jeze** وهو من بين التعاريف القديمة الأكثر رواجا، حيث عرفها على أنها: " أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".[1]
- "اقتطاع مالي (نقدي) تفرضه الدولة على كل الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين)، بصفة إجبارية، ونهائية، وبدون مقابل، حسب مقدرتهم التكليفية، وذلك بغرض تحقيق النفع العام".[2]
- "الضريبة مبلغ نقدي يتم جمعه بمعرفة الدولة جبرا من الأفراد أو الشركات دون مقابل مباشر، وبهدف تحقيق أهداف عامة اقتصادية، اجتماعية وسياسية كأداة للسياسة المالية، وبغض النظر عن النفع الخاص الذي يعود على المتحمل الفعلي لهذه الضريبة".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف للضريبة والمتمثل في أنّ: **"الضريبة هي اقتطاع نقدي، إلزامي ونهائي، تقوم بجبايته الدولة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بدون مقابل، من أجل تحقيق النفع العام".**

**ثانيا– خصائص الضريبة:** من خلال التطرق لبعض تعاريف الضريبة يمكن استنتاج خصائصها في ما يلي:[4]

**01– الضريبة فريضة نقدية:** تدفع الضريبة نقدا وليس عينا، وذلك لصعوبة جباية الأموال العينية من حيث النقل، الخزن والمحافظة عليها...

---

[1] حجار مبروكة، ***"أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة –حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN"***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، فرع استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006، ص11.

[2] شعباني لطفي، ***" جباية المؤسسة –دروس مع أسئلة وتمارين محلولة"***، متّيجة للطباعة، 2017، ص15.

[3] خديجة الأعسر، ***"اقتصاديات المالية العامة"***، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 2016، ص135.

[4] سعيد علي محمد العبيدي، ***"اقتصاديات المالية العامة"***، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011، ص-ص:118-119.

**02- الضريبة إجبارية:** يأتي عنصر الإجبار من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من حيث وعائها، نسبتها ووقت دفعها...وإذا امتنع المكلف استحصلت منه جبرا ويعاقب وفق القانون.

**03- مراعاة المقدرة التكليفية:** عند تشريع ضريبة ما تُراعِي الدولة المقدرة المالية للمكلَّف، فكلما اتسع وعاء الضريبة زادت حصيلتها سواء كانت تُؤخذ بأسعار نسبية أو تصاعدية.

**04- تدفع الضريبة بدون مقابل وبصورة نهائية:** يدفع المكلف الضريبة وهو لا يتوقع الحصول على منفعة مباشرة خاصة به كما في حالة دافع الرسم، بل يدفعها إسهاما في تحمل الأعباء العامة، ويستفيد كبقية المواطنين من الخدمات التي تقدمها الدولة، ولا يحق للمكلف استرجاع الضريبة من الدولة.

**05- الضريبة تجبى لتحقيق النفع العام:** تعتبر الضريبة أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، فهي تمكنها من تحقيق أهدافها، كونها توفر لها الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وأعبائها الموجهة لتحقيق النفع العام، كالأمن، التعليم، الصحة...إلخ[1]

**المطلب الثاني: قواعد الضريبة**

يقصد بها مجموعة الأسس والمبادئ التي يلتزم المشرع بمراعاتها أثناء فرضه للضريبة بهدف التوفيق بين مصلحة المكلَّف بالضريبة والدولة، ويعتبر آدم سميث أول من حدد هذه القواعد والمتمثلة فيما يلي:[2]

**01- قاعدة العدالة (المساواة):** تعني هذه القاعدة مساهمة أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب وقدرتهم المالية، فعلى جميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل.

**02- قاعدة اليقين:** وتعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة، معلومة وواضحة بدون غموض أو تحكُّم بالنسبة للمكلَّف، وأن يكون سعرها، وعاؤها، ميعاد دفعها، أسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة.

**03- قاعدة الملائمة في التحصيل:** يقصد بها أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسبا وملائما للقدرة المالية للمكلف، والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها، وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون مع ميعاد تحقيق الدخل، وبدون تعسف أو تحكُّم.

**04- قاعدة الإقتصاد في نفقات الجباية:** يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان، وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية، وذلك عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها. والاقتصاد في نفقات الجباية يكون في مصلحة الطرفين، الدولة والمكلف فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الأفراد أقل قدر ممكن.[3]

---

[1] شعباني لطفي، ***مرجع سابق***، ص16.

[2] أعاد حمود القيسي، ***"المالية العامة والتشريع الضريبي"*** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط9، 2015، ص-ص:128-129.

[3] بوزيدة حميد، "***جباية المؤسسة- دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة"*** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007، ص10.

وزيادة على القواعد التي صاغها آدم سميث والمذكورة سابقا أضاف كتاب المالية المحدثين قاعتين هما: الثبات والمرونة.[1]

**المطلب الثالث: أهداف الضريبة**

تسعى الدولة من خلال فرض الضريبة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يصب مجملها في تحقيق النفع العام، وتتمثل في الأهداف المالية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وكذا البيئية، وهي موضحة فيما يلي:[2]

**01- الهدف المالي للضريبة:** ويقصد به تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة وبصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود، المستشفيات، الجامعات وشق الطرق...الخ).

وهذا هو الهدف التقليدي للضريبة الذي رغم التطورات الاقتصادية إلا أنه يبقى صالحا في كل زمان.[3]

**02- الهدف الاقتصادي للضريبة:** ويقصد به أن الضريبة تُستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو بالانكماش وأصبحت في إطار الدولة أداة حديثة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية في ما يلي:

1. تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا؛
2. حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وإعفاء الصادرات من الضرائب كليا أو جزئيا؛
3. استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك، وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل؛
4. تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسيع الاستثمار.

**03- الهدف الاجتماعي للضريبة:** تهدف الضريبة إلى معالجة الكثير من مشكلات المجتمع مثل:

1. تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة، وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخول؛

---

[1] ***المرجع السابق***، ص-ص:10-11.

[2] ***المرجع السابق***، ص-ص:11-12.

[3] حمر العين محمد، ***"أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف"***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019، ص28.

2. جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن، وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها التخفيض؛
3. الحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية وذلك بإخضاعها إلى ضرائب عديدة ومرتفعة؛[1]
4. إشباع الحاجيات المادية للمجتمع من الغذاء والمياه الصالحة للشرب وأيضا حاجيات غير مادية كالتعليم والعمل وطرق النقل ومواصلات الوظيفة الاجتماعية الجوهرية للدولة.[2]

**04- الهدف السياسي للضريبة:** بتعاظم دور الدولة أصبحت الضريبة تؤدي أهداف سياسية ويمكن تحديدها على مستويين داخلي وخارجي: فعلى المستوى الداخلي تمثل الضريبة أداة في أيادي القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهي بذلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب. أما على المستوى الخارجي فهي أداة من أدوات السياسة الخارجية وذلك عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول، وتخفيضها أو إعفائها على منتجات دول أخرى مثل ما هو الحال في الحروب التجارية أو التكتلات السياسية والاقتصادية.[3]

**05- الهدف البيئي للضريبة:** يتطلب النمو المستديم الحفاظ على القيم البيئية للمجتمع باعتبارها تمثل إطار الحياة والبقاء، فقد يحدث أن يؤدي النّشاط الاقتصادي الحاد إلى استنفاذ بعض الموارد الطبيعية أو يؤدي إلى تلوث البعض الآخر كالمياه، الأراضي والهواء، في هذا المحتوى يجب حماية البيئة من جهة والتّسيير الطويل المدى للموارد الطبيعية من جهة أخرى، وهو ما يعتبر من أولويات السلطات العمومية في البلاد. فعملية حماية البيئة في إطار السّياسة الجبائية تكون من خلال الإخضاع الإضافي للأنشطة الملوثة التي تتعامل مباشرة مع البيئة.[4]

---

[1] يحي لخضر، ***"دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة للفترة: 2003-2005"***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص9.

[2] حمر العين محمد، ***مرجع سابق***، ص30.

[3] يحي لخضر، ***مرجع سابق***، ص10.

[4] حمر العين محمد، ***مرجع سابق***، ص31.

## المبحث الثاني: ماهية الامتيازات الجبائية

إن التفكير في إيجاد حلول للنهوض والارتقاء بالاقتصاد الوطني جعل الدولة تلجأ إلى سياسة الامتيازات الجبائية التي تعتبر عاملا مهما في الاقتصاد، ومن خلال هذا المبحث سيتم توضيح هذه السياسة من خلال التطرق إلى مفهومها، أهدافها وأشكالها، شروط فعاليتها والعوامل المؤثرة فيها، وكذا مختلف الامتيازات الجبائية الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

### المطلب الأول: مفهوم الامتيازات الجبائية

تعتبر سياسة الامتيازات الجبائي سياسة حديثة النشأة نسبيا، وللتعرف عليها سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريفها وعرض مختلف الخصائص المميزة لها.

**أولا– تعريف الامتيازات الجبائية:** للامتيازات الجبائية عدة تعاريف نذكر من بينها ما يلي:

- "الامتياز الجبائي أسلوب خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية موجهة إلى أعوان اقتصاديين مستهدفين، بهدف التأثير على سلوكياتهم وتوجههم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها، مقابل الاستفادة من امتيازات جبائية".[1]
- "تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين في ضوء اعتبارات اجتماعية، اقتصادية وسياسية معينة، بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمع، وباختصار هي تشجيع للمشروعات التي تهدف إلى إحداث آثار مختلفة مفيدة للبلاد".[2]
- "مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب الآثار الغير المرغوبة، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".[3]
- "الامتيازات الجبائية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات معينة في وعاء الضريبة أو في معدلاتها، فهي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بشروط تحددها وذلك من أجل حثهم على مباشرة العملية الاستثمارية".[4]

---

[1] Syzane c : ***"Nouvelles perspectives de la politique économique les mesures et incitation "***, Hachette, paris, 1980, p18.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، ***"الحوافز والإعفاءات الضريبية"*** ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص2.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، ***"النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"*** ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص58.

[4] سماعين عيسى وكريم بوزيان، ***" دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر– دراسة حالة فندق لافالي بالشلف"*** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2019، ص131.

من التعاريف السابقة نستنتج أن: **"الامتيازات الجبائية هي مجموعة من الإعانات والتسهيلات المالية غير المباشرة، تقدمها الدولة لصالح فئات من الأعوان الاقتصاديين بغرض توجيه نشاطهم إلى مجالات معينة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتكون في شكل إعفاء دائم أو مؤقت أوفي شكل تخفيض في معدلات الضرائب والرسوم المفروضة".**

**ثانيا– خصائص الامتيازات الجبائية:** تعد الامتيازات الجبائية من الإجراءات المهمة التي تُصمَّم في إطار السياسة الجبائية كونها تتميز بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي:[1]

**01– إجراء اختياري:** حسب هذه الخاصية فإنّ الأعوان الاقتصاديين المستفيدين لهم الحرية في الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للإجراءات، المقاييس والشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب أو جزاء في حالة الرفض.

**02– إجراء هادف:** إن لجوء الدولة إلى سياسة الامتياز الجبائي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية...إلخ، فهي تعمل على التخلي عن جزء من إيراداتها من أجل تحقيق هاته الأهداف التي هي غير أكيدة التحقيق، لذا على الدولة عند وضع سياسة الامتياز الجبائي دراسة وتحليل بعض العناصر منها:

- تحديد إطار قانوني للمستفيد من إجراءات الامتياز الجبائي؛
- شكل ومدة الامتياز الجبائي؛
- السياسات والظروف المحيطة بإجراءات الامتياز الجبائي.

**03– إجراء له مقاييس:** إن الامتياز الجبائي موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، هذه الفئة يجب عليها أن تلتزم وتتقيد بجملة من الشروط التي يضعها المشرع، كتحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط، والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد...إلخ، فالامتياز الجبائي ليس إجراء عام يطبق على جميع المؤسسات، وإنما هو إجراء محدد بمقاييس، والمؤسسات التي تستجيب لتلك المقاييس هي التي تستفيد من الامتيازات الجبائية.

**04– إحداث سلوك معين:** تهدف الدولة من وراء سياسة الامتياز الجبائي إلى إحداث سلوك وتصرف معين، لدى الأعوان الاقتصاديين، بهدف توجيههم نحو أعمال وأنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى.

[1] يحي لخضر، ***مرجع سابق***، ص22.

**المطلب الثاني: أهداف الامتيازات الجبائية وأشكالها**

للامتيازات الجبائية عدة أهداف اقتصادية واجتماعية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وتأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات والتخفيضات وغير ذلك.

**أولا– أهداف الامتيازات الجبائية:** تسعى سياسة الامتيازات الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

**01– الأهداف الاقتصادية:** تتمثل الأهداف الاقتصادية في:[1]

1. تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كليا، ومن ثم نقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من الامتياز، مما يجعلها توجه هاته الوفرات الجبائية إلى الاستثمار، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية؛
2. دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية، بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع، على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية؛
3. تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛
4. توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛
5. تشجيع المشاريع التي توفر مناصب الشغل؛
6. تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج المحروقات؛
7. زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي، ومنه نمو الفروع الإنتاجية وينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا ينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية.

والشكل الموالي يوضح آلية عمل السياسة الجبائية التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة:

[1] يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، ***"النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"*** ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص60.

**الشكل رقم (03): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة**

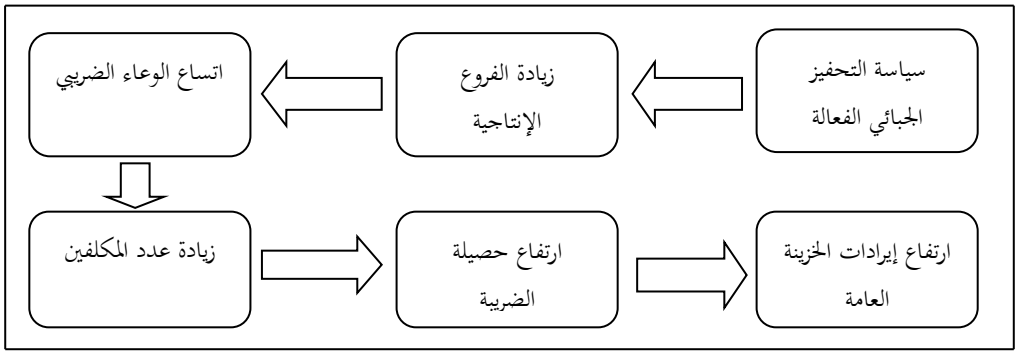


**المصدر**: عبد الحق بوقفة، "***دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***" ، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس، المدية، 2008-2009، ص21.

**02- الأهداف الاجتماعية**: تكمن الأهداف الاجتماعية لسياسة الامتيازات الجبائية فيما يلي:[1]

**1. امتصاص البطالة**: يكون تقليص البطالة والتخفيف من حدتها عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الجبائية على توفير موارد مالية تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها فيشكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة.

**2. تحقيق التوازن الجهوي**: أي العمل على توازن الاستثمارات في الداخل، وذلك عن طريق توجيه بعضها إلى المناطق المراد ترقيتها والمحرومة.

**ثانيا- أشكال الامتيازات الجبائية**: توجد عدة أشكال للامتيازات الجبائية وتتمثل في ما يلي:

**01- الإعفاءات الجبائية**: يقصد بالإعفاءات الجبائية "عدم فرض ضريبة على نظام معين، إما بشكل مؤقت أو دائم، وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تُقدِّرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية".[2]

وتعرف كذلك على أنها: "إسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الجباية واجبة التسديد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة".[3] وتكون الإعفاءات الجبائية دائمة أو مؤقتة:[4]

**أ- إعفاءات دائمة**: هي تلك التسهيلات الدائمة، التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، وإحداث تغيرات في المجتمع من حيث رفع المستوى المعيشي وحتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذه الإعفاءات الدائمة للمشروعات تبعا لأهمية نشاطها ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

---

[1] يحي لخضر، ***مرجع سابق***، ص24.

[2] طارق الحاج، ***"المالية العامة"*** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999، ص88.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، ***مرجع سابق***، ص3.

[4] حجار مبروكة، ***"دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2004"*** ، جامعة فرحات عباس سطيف1، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص165.

**ب– إعفاءات مؤقتة:** تسمى أيضا بالعطلة الضريبية (**Holiday Taxe**)، وتستمر هذه الإعفاءات لمدة زمنية معينة من حياة المشروع، وهي تتراوح عادة ما بين (03) إلى (10) سنوات، كما أن مدته ترتبط بأهمية الاستثمار، وتمنح عادة للاستثمارات حديثة النشأة كونها تحتاج في بداية نشاطها إلى سيولة كبيرة لتغطية تكاليف الاستغلال الضخمة ومواجهة الأخطار المالية التي قد تتعرض لها، كما قد تمنح لمشروعات قائمة ترغب في التوسع أو الإنتاج بهدف التصدير أو تواجه ظروف مالية صعبة، بهدف مساعدتها على تجاوز أزمتها وعدم قدرتها التنافسية.

**02– التخفيضات الجبائية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبة بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.[1] ويمكن تقسيم التخفيضات الجبائية إلى الأنواع التالية:[2]

**أ– التخفيضات المتعلقة بالمعدل:** تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات خاصة بدل معدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية، كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) في الجزائر، حيث يتم تطبيق معدلا خاصا قدره 19% على أرباح الشركات في الجزائر الممارسة لأنشطة إنتاج السلع، و23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار، و26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

**ب– التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة (الوعاء):** وهي تلك التخفيضات التي تمس الأساس الخاضع للضريبة (الوعاء) قبل فرض الضريبة، مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك لغرض توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي (**IRG**) ما بين الزوج والزوجة المحققين لمداخيل خاضعة في الجزائر.

**ج– التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة:** وهي تلك التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة، مثل: التخفيضات المطبقة على الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) والضريبة على الدخل الإجمالي (**IRG**) للمكلفين القاطنين والناشطين تجاريا في ولايات الجنوب والهضاب العليا قصد تنميتها.

**03– نظام الإهتلاك:** يُعرَّف الإهتلاك حسب القانون التجاري والقانون الضريبي بأنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية.[3]

---

[1] طالبي محمد، ***" أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"***، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جانفي 2006، ص317.

[2] حجار مبروكة، ***"دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999–2014"***، مرجع سابق، ص165.

[3] محمد بوتين، ***المحاسبة العامة للمؤسسة"***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص200.

يعرف كذلك بأنه الإثبات المحاسبي للتدني الذي يحدث في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال أو التقادم، بمعنى أنه النقصان في قيمة الاستثمارات عبر الزمن، ويعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية حيث أنه كلما كان القسط كبير، كلما اعتبر امتياز لصالح المؤسسة لأنه من مصادر التمويل الداخلية ويعد كآلية من آليات الامتياز الجبائي لأنه يسمح بخصم قسط الإهتلاك من الربح الخاضع للضريبة.[1]

**04- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** وتعتبر إمكانية ترحيل الخسائر من أهم الوسائل المستعملة لتشجيع الاستثمارات، وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن طريق تخفيف الخسائر خلال سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال الشركة.[2]

**05-المعدلات التمييزية:** حيث يتم تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط التي ترغب الدولة في تشجيعها، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي الأنشطة غير المعنية بالتشجيع، وما على المستثمر إلا أن يختار قطاع النشاط الذي يخضع لمعدل تفضيلي إذا أراد الاستفادة من ذلك الشكل من الامتيازات الجبائية.[3]

**المطلب الثالث: شروط فعالية الامتيازات الجبائية والعوامل المؤثرة فيها**

في هذا المطلب سيتم إبراز أهم الشروط التي تُمكِّن الامتيازات الجبائية من تحقيق فعالياتها، بالإضافة إلى عرض جملة من العوامل التي تؤثر عليها.

**أولا- شروط فعالية الامتيازات الجبائية:** إن نجاح هذه السياسة مرهون بجملة من الشروط منها ما يلي:[4]

1. أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة؛
2. أن يكون العبء الضريبي النسبي قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة الاقتصادية المرغوبة كبير نسبيا، مما يجعل من تخفيض الضريبة ميزة جبائية فعالة؛
3. أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة، وفي غير صالح المجموعة الثانية، وبمعنى آخر يتعين أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تغير في الأرباح النسبية لصالح تلك الأنشطة؛

---

[1] شبايكي سعدان، ***"تقنيات المحاسبة المخطط المحاسبي الوطني"*** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص204.

[2] سعيد عبد العزيز وشكري رجب العشماوي، ***" اقتصاديات الضرائب"*** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص378.

[3] سماعين عيسى وكريم بوزيان، ***مرجع سابق***، ص133.

[4] يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، ***مرجع سابق***، ص81.

4. أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما إذا كانت نتائجها سالبة خاصة في المراحل الأولى، فإن الحوافز الضريبية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الأنشطة.

بالإضافة إلى أنه يجب:[1]

5. توجيه هاته الامتيازات إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولويتها وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة؛
6. تغطية العبء الناتج عن هاته الامتيازات بالنسبة لميزانية الدولة، أي مواجهة العجز الذي قد يصاحب ميزانية الدولة جرّاء هاته الامتيازات؛
7. تقييم هاته السياسة من خلال بعض المؤشرات منها حجم الاستثمارات وتوزيعها الجغرافي، حجم اليد العاملة المستغلة، حجم الصادرات خارج المحروقات...إلخ، وهذا لمعرفة مدى تحقيق هاته السياسة للأهداف المرغوب فيها؛
8. صياغة معايير للأهلية بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح الامتيازات للمؤسسات المتمتعة بأعلى معايير (الجدارة، الموضوعية والقابلية للقياس)؛
9. تبسيط إجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هاته الامتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم؛
10. تأهيل الإدارة الجبائية بحيث ينبغي أن تكون نشطة، كفأة، نزيهة وعادلة، كما يجب عليها أن تمتلك عناصر قادرة، مؤهلة، تقوم بواجبها على خير أداء، وتجنبها التكاليف الزائدة وضياع الوقت؛
11. حتمية وجود جهاز تنفيذي قوي لأن الأمر لا يتعلق بوجود عمل تشريعي منسجم بقدر ما هو في حاجة ماسة وأكيدة إلى جهاز تنفيذي قوي.

**ثانيا– العوامل المؤثرة في سياسة الامتيازات الجبائية:** يرتبط نجاح وتفعيل نظام الامتيازات الجبائية بعدة عوامل منها:[2]

**01– العوامل ذات الطابع الجبائي:** هي تلك العوامل التي تؤثر على الامتيازات الجبائية بشكل مباشر، حيث ترتبط بالتقنيات المستعملة ويمكن تحديدها في عدة نقاط، هي:

**أ– طبيعة الضريبة محل الامتياز:** من خلال الدراسة الجدية للوعاء الضريبي بعد تمييزها إن كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة؛

**ب– شكل الامتياز:** والذي يتحدد حسب اختلاف الأهداف منها الإعفاءات والتخفيضات؛

---

[1] يحي لخضر، ***مرجع سابق***، ص38.

[2] زهية لموشي، ***"الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر"***، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد6، العدد11، جانفي 2018، ص-ص:6-7.

**ج- زمن وضع الامتياز:** أي تحديد الوقت المناسب لها وعادة تكون قبل أو عند بداية نشاط المؤسسة لأنها تكون قد أنفقت أموالا ضخمة أو هي بصدد إنفاقها على المشاريع؛

**د- مجال تطبيق الامتياز:** ويعني تحديد الإطار العملي حيث توضع بعض المعايير والشروط المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعتها.

**02- العوامل ذات الطابع غير الجبائي:** ويتجسد ذلك في الترتيبات المؤسساتية، التنظيمية والقانونية الملائمة، وقد حدد البروفيسور **"Bernard Venary"** هذا المحيط في أربعة عناصر أساسية هي:

**أ- العنصر الإداري:** حيث تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية بعملية تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها وإتباع إجراءات إدارية معينة تتميز بالكفاءة اللازمة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من هذه الامتيازات ومتابعة تنفيذها؛

**ب- العنصر التقني:** ويتمثل في البنية الاقتصادية حيث يجب أن يتوفر على جميع الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار كخلق بيئة ملائمة وتوفر هياكل تقنية متطورة؛

**ج- العنصر السياسي:** فللاستقرار السياسي دور مهم في توفير بيئة آمنة للمستثمر حيث أن الأحداث والتغيرات الداخلية التي تحدث في البلد لها تأثير على إنجاح سياسة التحريض الجبائي؛

**د- العنصر الاقتصادي:** ويتجسد ذلك في توفير أسواق كافية، وجود شبكة اتصالات متطورة، مصادر كافية وتوفر اليد العاملة المؤهلة، أي الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية قطاعاته من خلال تبني سياسة الامتيازات الجبائية.

**المطلب الرابع: الامتيازات الجبائية الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر**

يخضع المسجلون في سجل الصناعة التقليدية والحرف كغيرهم من المتعاملين الاقتصاديين إلى الضرائب والرسوم المنصوص عليها قانونا ويشكل الضغط الضريبي عبئا ثقيلا يعيق نمو القطاع وتطوره مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للحرفيين ومن ثم على ديناميكية إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة، وبناءا على ذلك تدخلت الدولة للنهوض بالقطاع عن طريق منح الاستثمار في القطاع مجموعة من الامتيازات المالية والجبائية، سواءً عن طريق الامتيازات الممنوحة في ظل النظام العام أو عن طريق مجموعة من آليات وهياكل الدعم.

**أولا– الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع في إطار القانون الضريبي العام:** تشتمل هذه الامتيازات مجموعة من الإجراءات الضريبية التي تكون مدمجة ضمن قوانين الضرائب والمالية وهي كالتالي:[1]

**01– في مجال الرسوم على رقم الأعمال:** يستفيد الحرفيون من تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة (**TVA**) وهو 09%.

**02– في مجال الضرائب المباشرة:**

**أ– الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على النشاط المهني (TAP):** يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي ومن الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات الحرفيون التقليديون، وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني.

**ب– الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):** يستفيد من الإعفاء الدائم من الضريبة الجزافية الوحيدة الحرفيون التقليديون، وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تُحدّد بنوده عن طريق التنظيم، غير أن المكلفين المعنيين يبقون خاضعين لدفع مبلغ أدنى من الضرائب قدره 5000 دج لكل سنة نشاط مهما كان رقم الأعمال المحقق.

وإضافة إلى الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها هذه الفئة من المكلفين بالضريبة منحت أحكام المادة 77 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إعفاء من كفالة حسن التنفيذ بالنسبة للحرفيين والمؤسسات الصغيرة الخاضعة للقانون الجزائري عندما ينشطون في العمليات العمومية لترميم الممتلكات الثقافية.

**ثانيا– الامتيازات الممنوحة للقطاع في إطار هياكل الدعم:** نوجزها في ما يلي:

**01– الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):**

تم إنشائه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، وحُددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم (06-93) المؤرخ في 2 جانفي 1993، ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة المرتبطة بالصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف، وكذا الجمعيات الناشطة في ذات الاختصاص، على أن يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصرح به وتقدر من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز.[2]

وعرف انتعاشا من خلال ارتفاع مداخيله التي وصلت إلى 300 مليون دينار جزائري سنويا خلال الخماسي (2010-2014)، كما عرف توسيع مدونة النشاطات المعنية بالدعم من خلال القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 2009، والمتضمنة دعم النشاطات الإنتاجية، تنمية الصناعة التقليدية،

[1] موقع وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/374-2014-07-16-11-05-09، بتاريخ 20-09-2020.

[2] موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف: http://www.cnam.dz/page.phh?art=11، بتاريخ: 08-05-2020.

ترقية نشاطات الصناعة التقليدية والدعم المباشر لفائدة الحرفيين لأجل رفع القدرات الإنتاجية حيث وصل عدد الحرفيين المستفيدين إلى 2442 حرفي منهم 756حرفي مستفيد خلال سنة 2013 و1686 حرفي مستفيد سنة 2014.[1]

وللصندوق عدة مهام مختلفة تتمثل في:[2]

- اقتناء التجهيزات الموجهة لإنتاج الصناعة التقليدية من طرف مؤسسات الصناعة التقليدية وتمليكها لهم ضمن اتفاقية مبرمة بين المؤسسات الحرفية وممثلة عن الوزارة الوصية-غرف الصناعة التقليدية والحرف على مستوى كل ولاية؛
- إنجاز دراسات تحسين الإنتاج في مجال التصميم وعملية التصنيع؛
- دعم تكوين أرباب العمل في المؤسسات الحرفية ومرافقتها؛
- إنجاز كل الدعائم الترقوية الموجهة لنشاطات ومنتوجات الصناعة التقليدية؛
- تحفيز المؤسسات الحرفية على المشاركة في الدورات التكوينية في المجال التقني أو التسيير أو دراسة السوق المنظمة من طرف هيئات جزائرية وأجنبية؛
- تنظيم الملتقيات والمعارض الوطنية والأجنبية المتعلقة بالصناعة التقليدية لكن أبرزها هو تمويل المؤسسات الحرفية ذات الطابع الفني أو التابعة لحقل الصناعة التقليدية الفنية.

### 02- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):[3]

هي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم (96-234) المؤرخ في 2 جويلية 1996، والمتعلق بدعم وتشغيل الشباب، في حين تضَمّن المرسوم التنفيذي رقم (96-296) المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظم إطار عمل الوكالة، وقد أُسِّست الوكالة خِصِّيصا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة وتمويلها عن طريق الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**)، لذا يمكن للشباب المستثمر في نشاط حرفي عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الاستفادة من إعانات مالية وامتيازات جبائية لدعم إنشاء مشروع استثماري أو توسيعي، وأقصى مبلغ للاستثمار هو عشرة ملايين دينار (10000000دج) لكل مرحلة: الخلق أو التمديد. وتستفيد المؤسسة في إطار الوكالة من الامتيازات الجبائية التالية:

---

[1] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7311&lang=ar#fond، بتاريخ: 09-09-2020.

[2] طيبي الطيب ومهداوي عبد الحليم ، ***مرجع سابق***، ص15.

[3] موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: http://www.ansej.org.dz ، بتاريخ: 09-09-2020.

**أ- في مرحلة انجاز المشروع:**

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل في ما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛
- تطبيق نسبة مخفضة ب 5٪ في ما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

**ب-في مرحلة استغلال المشروع:**

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ انجازها؛
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب قوانين سارية المفعول، لمدة (03) سنوات، (06) سنوات أو (10) سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها، وعند انتهاء فترة الإعفاء يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها، غير أن المستثمرين الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق ل50٪ من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضريبة المباشرة 10000دج بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكون رقم الأعمال المحقق؛
- الاستفادة من تخفيض (**IRG**) و(**IBS**) حسب الحالة و(**TAP**) وذلك خلال ثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
  - 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
  - 50 % خلال السنة الثانية؛
  - 25% خلال السنة الثالثة.

**ج- في المرحلة التوسعية:** الامتيازات الخاصة بالمرحلة التوسعية نفسها الممنوحة في مرحلة الإنشاء.

وحسب إحصائيات (**ANSEJ**) فالمشاريع الممولة منذ التأسيس إلى غاية 2016/12/31 تقدر ب 367980 مشروع من بينها 42621 مشروع للفنون والحرف اليدوية بنسبة 12%.[1]

[1] موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques، بتاريخ: 09-09-2020.

**03- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**[1]

تم إنشاءها بموجب المرسوم الرئاسي رقم (04-13) المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كيفيات عملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (04-14)، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تابعة لوزارة التضامن الوطني، وتقوم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بتقديم قروض مصغرة لأصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتية ودائمة، وكذا للفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة، أو غير منظمة، أو للنساء الماكثات بالبيت، أو البطالين وحاملي المشاريع.

**أ- الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض:**

- قروض بدون فائدة لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها 100000دج، يمكن أن تصل هذه التكلفة إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب؛
- قروض لإنشاء الأنشطة مدعومة بنسبة 100%؛
- التدريب؛
- الدعم والمشورة والدعم في التنفيذ.

**ب- الامتيازات الجبائية:**

- الإعفاء الكلي من (**IRG**)، و(**IBS**) لمدة ثلاث (03) سنوات؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (03) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين؛
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة **(TVA)**، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- التخفيض من (**IRG**)، أو (**IBS**)، وكذا من (**TAP**) المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة70%؛
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة50%؛
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة25%.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:http://www.angem.dz، بتاريخ 05-09-2020.

وحسب إحصائيات الوكالة حول القروض الممنوحة إلى غاية 30 جوان 2020، فقد منحت 922911 قرض بنسبة 100%، واحتل قطاع الصناعة التقليدية المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعة الصغيرة وقطاع الخدمات، حيث كانت حصيلته 162263 قرض بنسبة 17.58%.[1]

**4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):[2]**

تم إنشاءه سنة 1996 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز عشرة مليون دينار جزائري 10000000دج، وتتمثل الامتيازات الممنوحة من طرف هذا الجهاز لأصحاب المشاريع في ما يلي:

**أ- قرض بدون فائدة خاص بالورشات المتنقلة:**

- قرض بدون فائدة خاص بكراء محل؛
- قرض بدون فائدة خاص بالمكاتب الجماعية.

**ب- عند مرحلة استغلال المشروع:**

- الإعفاء من رسم التحويل بالنسبة للاقتناءات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية؛
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات ولواحقها طيلة (03)، (06) أو (10) سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازه، بمقتضى المادة (252-4) من قانون الضرائب المباشرة؛
- الإعفاء من **(IFU)** طيلة (03)، (06) أو (10)سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلاله، بمقتضى المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة؛

وعند انقضاء هذه الفترة، يُمكن تمديدها إلى سنتين في حالة التزام صاحب المشروع بتوظيف (03) عمال لمدة غير محددة، بمقتضى المادة (13-1) من قانون الضرائب المباشرة؛

ويتعيّن على المستثمرين، بصفتهم أشخاص طبيعيين، استيفاء حد أدنى من الضرائب تعادل (50%) من مبلغ 10000دج، عند كل سنة مالية وذلك مهما يكن رقم الأعمال المحقق في ذات الفترة.

- تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة **(IFU)** عند انقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاث الأولى:
  - السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70 %؛
  - السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50 %؛
  - السنة الثالثة: تخفيض بنسبة 25 %.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/، بتاريخ: 09-09-2020.

[2] موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: www.Cnac.dz، بتاريخ: 07-09-2020.

ويتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين إضافيتين في حالة التزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة عمال بعقد عمل لمدة غير محددة، وتقوم مصالح الصندوق بعمليات مراقبة طيلة مسار المؤسسة المصغرة.

وحسب ما أضاف الوزير حول المعطيات الإحصائية أنه بفضل تمويل 3474 مؤسسة مصغرة في سنة 2018 يكون صندوق الوطني لتأمين على البطالة قد ساهم في توفير 8598 منصب شغل مباشر وإطلاق مشاريع بنسبة سداد قدرت ب62%، في حين أن النشاطات المرتبطة بالصناعات التقليدية قد عرفت ارتفاعا حيث انتقلت من 2.2% سنة 2011 إلى 21.2% سنة 2018.

**05- آليات دعم أخرى للصناعة التقليدية والحرف:**

**أ- هياكل دعم لقطاع الصناعة التقليدية والحرف:**[1]

يتعلق الأمر بتسيير وتنشيط 81 دار ومركز للصناعة التقليدية المنطلق فعليتها منذ سنة 2010 لاسيما بخصوص استغلال المحلات المهنية لهذه الفضاءات من طرف الحرفيين في مجال الإنتاج والتكوين وتسويق منتجاتهم، وفي هذا الإطار عرفت سنة 2017 توزيع 893 محل مهني لفائدة 992 حرفي وحرفية لممارسة نشاطاتهم وتسويق منتجاتهم، مع العلم أن هذه العملية متواصلة لتمس حرفيين آخرين.

إلى جانب استغلال هذه الهياكل من طرف الحرفيين في مجال الإنتاج والتسويق، فإنها تختص كذلك بتظاهرات ترقوية، معارض الصناعة التقليدية، أيام دراسية وإعلامية وملتقيات تكوينية لفائدة الحرفيين وحاملي المشاريع. وللإشارة فإن تنشيط وتسيير هذه الهياكل خُصِّص له في إطار تبعات الخدمة العمومية لسنة 2018 مساهمة مالية تقدر ب58.000 دج، لفائدة الغرف المكلفة بهذه المهمة.

**ب- البرنامج الترقوي للصناعة التقليدية:**[2]

يتم سنويا تسطير برنامج مكثف للتظاهرات والصالونات المحلية والوطنية والدولية، حيث انتقل عدد التظاهرات الترقوية الوطنية السنوية ما متوسطه 30 تظاهرة خلال الفترة (1999-2009) إلى 65تظاهرة حتى نهاية 2013، لتصل إلى 98 تظاهرة في سنة 2014،وإلى 292 تظاهرة سنة 2017.

كما ارتفع عدد الحرفيين المستفيدين من هذه التظاهرات من 1800 سنويا خلال الفترة(1999-2009) إلى ما يعادل3600 مشارك خلال الفترة (2010-2013)، لتصل إلى 6800 مشارك خلال سنوات (2014-2016) و7200مشارك خلال سنة 2017.

[1] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي:
https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7307&lang=ar#first-bloc ، بتاريخ: 07-09-2020.

[2] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي:
https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7311&lang=ar#first-bloc ، بتاريخ: 07-09-2020.

**خاتمة الفصل:**

تم التطرق من خلال هذا الفصل اللإطار النظري للضريبة والامتيازات الجبائية، ويمكن القول أن الضريبة فريضة نقدية، إجبارية، نهائية وبدون مقابل، تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بهدف تحقيق النفع العام، وللضريبة مجموعة من المسائل والإجراءات يجب على المكلف فهمها والإلمام بها من أجل عدم تعرضه للأخطار والعقوبات. أما في ما يخص الامتيازات الجبائية يمكن القول أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التحفيزية، حيث تلعب دورا هاما في دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع هذا القطاع وتتمثل هذه المزايا في جميع أشكال الامتيازات الجبائية من تخفيض العبء الضريبي، الإعفاء الضريبي، نظام الإهتلاك، إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة والمعدلات التمييزية.

ويكمن الهدف من وراء سياسة الإمتيازات الجبائية في توفير الشغل، تنمية الاستثمار وتشجيع الصادرات.

# الفصل الثالث:

# الدراسة التطبيقية

**تمهيد الفصل:**

قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية الراهنة، ونظرا لأهمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف كقطاع استراتيجي يساهم في تمويل خزينة الدولة، وفي إطار تطبيق سياساتها التحفيزية في دعم هذا القطاع، ارتأينا إعطاء نظرة واقعية حول تطور هذه الصناعات ومدى تأثرها بالامتيازات الجبائية الموجهة لها ودورها في استحداث مناصب الشغل، ومن أجل بلوغ غايتنا قمنا بإعداد دراسة ميدانية على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج، وهذا ما تم تجسيده في الفصل التطبيقي والذي تم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج".
- **المبحث الثاني:** تقديم قطاع الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الولاية.

## المبحث الأول: تقديم عام لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج"

سيتم التطرق في هذا المبحث أولا إلى التعريف بولاية برج بوعريريج، تقديم مديرية السياحة والصناعة التقليدية محل الدراسة من حيث التعريف، النشأة، المهام والأهداف، ثم عرض أهم الأماكن السياحية والصناعات التقليدية بالولاية.

### المطلب الأول: التعريف بولاية برج بوعريريج

تعد مدينة برج بوعريريج من المدن القديمة والعريقة فقد تعاقبت عليها العديد من الحضارات بدءا من العصر الحجري الحديث، ثم الوجود الروماني، ثم الوندالي، ثم البيزنطي مرورا بالفتوحات الإسلامية إلى الحكم العثماني فالغزو الاستعماري، ومن هنا اكتسبت هذه المدينة تاريخا عريقا ومتنوعا.

لهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أصل تسمية الولاية، تاريخها، موقعها ومناخها وكذا التقسيم الإداري لها.

**أولا– أصل التسمية**

يعود أصل تسمية "برج بوعريريج" إلى عهد الأتراك العثمانيين حيث أطلقوا لفظ البرج على المناطق المرتفعة المخصصة للحراسة والمراقبة عبر إقليم الولاية مثل برج زمورة، برج الغدير، برج مجانة، أما لفظ "برج بوعريريج" فقد وردت بشأنه عدة روايات أهمها أنه مشتق من "بابا عرُّوج" القائد التركي الذي قدِم إلى المنطقة عام 1415م، ونظرا لثقل اللفظ فقد خُفِّف ليصبح "بابا بوعريريج"، وهناك من قال أن اللفظ مشتق من الخوذة التي يضعها الحارس التركي على رأسه ولها ريشة على شكل عروج الديك، ويبدو أنّ هذه التسمية هي الأقرب إلى الصواب والمنطق حسب بعض الدراسات لتاريخ المنطقة.

**ثانيا– نبذة تاريخية عن الولاية**

يعود تاريخ منطقة "برج بوعريريج" إلى العصر الحجري الحديث، حيث وُجدت محطات أثرية مثل العلمون، بوصفري، تحتوي على قطع من حجر الصلوان المصقول وبعض القلل والفؤوس، كما وُجِد بإقليم الولاية آثار تعود للفترة النوميدية وهي عبارة عن أحجار كبيرة الحجم لمعاصر الزيتون، لتدخل منطقة "برج بوعريريج" مرحلة الاحتلال الروماني بعد هزيمة النوميديين والقرطاجيين، ثم الاحتلال الوندالي حتى مجيء الفتح الإسلامي على يد "موسى بن نصير" في عهد الخليفة الأموي "عبد الله بن مروان" سنة 79هـ، واعتنق أهل المنطقة الإسلام، ودخل إقليم "برج بوعريريج" تحت الحكم العثماني سنة 1559م، حيث أسس "حسان باشا خير الدين" حصنا سماه "البرج"، وهو برج المقراني حاليا، وبعد صراع العثمانيين نشأت إمارة المقرانيين التي سقطت على يد الاحتلال الفرنسي.

**ثالثا– الموقع والمناخ**

تقع ولاية "برج بوعريريج" في الهضاب العليا الشرقية، يحدها شرقا ولاية سطيف، غربا ولاية البويرة، شمالا ولاية بجاية وجنوبا ولاية مسيلة.

تقدر مساحتها ب: 3920.42كم$^2$ وعدد سكانها ب: 903.621 نسمة، تضم 10 دوائر و34 بلدية.

مناخ الولاية بارد في الشتاء، حيث تساقط الثلوج على مختلف مناطق الولاية، وذلك في شهر ديسمبر حتى بداية شهر مارس، وبحلول شهر أفريل تبدأ فترة الربيع، ثم يأتي شهر الصيف الذي تزداد فيه درجات الحرارة في منتصف شهر جوان مع هبوب الرياح الشهيلي، ومع قدوم شهر سبتمبر بحين دخول فصل الخريف وتقلباته الرعدية المصحوبة بالأمطار.

**رابعا– التقسيم الإداري**

نُصِّبت "برج بوعريريج" كولاية بموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 4 فيفري 1998 المتضمن التقسيم الإداري للتراب الوطني، تضم 10 دوائر و34 بلدية.

**الجدول رقم (07): التقسيم الإداري لولاية "برج بوعريريج"**

| الدائرة | البلديات |
|---|---|
| برج بوعريريج | برج بوعريريج |
| عين تاغروت | عين تاغروت، تكستار |
| رأس الوادي | رأس الوادي، أولاد براهم، تسرة |
| برج الغدير | برد الغدير، غيلاسة، تقلعيت، بليمور، العناصر |
| بئر قصد علي | بئر قصد علي، خليل، سيدي مبارك |
| الحمادية | الحمادية، العش، الرابطة، لقصور |
| المنصورة | المنصورة، المهير، أولاد سيدي ابراهيم، حرازة، بن داود |
| مجانة | مجانة، حسناوة، ثنية النصر، اليشير |
| برج زمورة | برج زمورة، تاسمرت، أولاد دحمان |
| جعافرة | جعافرة، الماين، تفرق، القلة |

**المصدر**: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

**المطلب الثاني: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج"**

من أجل النهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف قامت الدولة ببناء مديريات ودور للصناعة التقليدية والحرف، والتي تتمثل مهمتها في توجيه ودعم تنمية الإنتاج الحرفي والتقليدي والمحافظة على هذا الموروث الحضاري والثقافي الذي يمثل هوية الجزائر من الاندثار.

**أولا– نشأة وتطور مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية "برج بوعريريج"**

أنشئت مديرية السياحة والصناعة التقليدية لأول مرة من خلال المرسوم التنفيذي رقم (260-95) والذي تضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، ويحدد في قواعده مجال عملها، وتنظيمها، حيث عملت المفتشية في هذه المرحلة في مكتب واحد منذ سنتين إلى غاية 2000 أين تم ترقية كل مفتشيات السياحة والصناعة التقليدية إلى مديريات بموجب المرسوم التنفيذي رقم (376-2000)، وجاء في مادته الأولى:" تنشأ في مستوى كل ولاية مديرية للسياحة والصناعة التقليدية مدير يعين بمرسوم رئاسي".

ومن سنة 2000 إلى غاية 2005 خرج مرسوم تنفيذي رقم 216 في مادته الثانية: "تنشأ على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة والصناعة التقليدية"

وفي مادته الثالثة "تتكون مديرية السياحة والصناعة التقليدية من المصالح الآتية: مصلحة السياحة، مصلحة الصناعة التقليدية، مصلحة الإدارة والوسائل وتتكون كل مصلحة من مكتبين إلى ثلاث مكاتب، يحدد تنظيم المصالح بموجب قرار مشترك بين وزير السياحة والصناعة التقليدية والوزير المكلف بالجماعات المحلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية". وبموجب المرسوم التنفيذي رقم (10-257) المعدل للمرسوم التنفيذي السابق الذكر والمؤرخ في 20 أكتوبر 2010 فإن مديرية السياحة والصناعة التقليدية تضم ثلاث مصالح كما يلي:

**الجدول رقم (08): هيكل مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج**

| المصلحة | المكاتب |
|---|---|
| 1- مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة | - مكتب الاعتماد والترخيصات<br>- مكتب مراقبة النشاطات السياحية، الفندقية، الحموية والمناخية<br>- مكتب نوعية الخدمات السياحية، الفندقية، الحموية والمناخية |
| 2- مصلحة تنمية النشاطات السياحية | - مكتب دعم التنمية السياحية<br>- مكتب تأطير النشاطات السياحية<br>- مكتب متابعة الاستثمار والإحصائيات |
| 3- مصلحة الإدارة والوسائل | - مكتب المستخدمين<br>- مكتب الميزانية والوسائل |

**المصدر**: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

**ثانيا– مهام المديرية:** تتمثل مهام المديرية في ما يلي:

**1. في مجال السياحة**

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية؛
- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية؛
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية؛
- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية؛
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها؛
- جمع، تحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالإقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها؛
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع لتوسع السياحي؛
- ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي؛
- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية؛
- المشاركة في إعداد وتنفيذ وتمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا؛
- تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجمعوية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي؛
- السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السُياح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه؛
- المشاركة بالاتصال مع القطاعات المعينة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لاسيما في ميادين الاستثمار وفي إعداد وتنفيذ أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية؛
- إعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.

**2. في مجال الصناعة التقليدية**

- إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية؛
- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية؛
- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه وردّ الاعتبار له؛
- السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج ودراسة أنشطة الصناعة التقليدية؛
- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛
- المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية؛
- تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها؛

- المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية؛
- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها؛
- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها؛
- ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية؛
- إعداد الحصائل الثلاثية والسنوية لنشاط الصناعة التقليدية.

**ثالثا– أهداف المديرية:** تصبو مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- جعل السياحة بالولاية إحدى محركات العجلة الاقتصادية؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني، والمحافظة على المعالم الأثرية في الولاية؛
- حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه؛
- تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السياح في مجال الراحة والاستجمام؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر بصفة عامة وصورة الولاية بصفة خاصة.

**المطلب الثالث: أهم الأماكن السياحية ومنتجات الصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج**

بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الهام للولاية على محور العبور فهي تتميز بتنوع منتجاتها التقليدية والحرفية التي تعتبر رمزا للولاية، وتزخر بامتلاكها لعدة أماكن ومعالم سياحية متنوعة وجذابة.

**أولا– أهم الأماكن السياحية بالولاية:** سيتم عرض الأماكن السياحية بالولاية حسب نوع السياحة، فنجد منها: السياحة الطبيعية، الثقافية، الحموية، الدينية والترفيهية وكذا التظاهرات الثقافية.

**01– السياحة الطبيعة:** تتوفر الولاية على عدة مواقع طبيعية جذابة تتمثل خاصة في الجبال والغابات ومن أهم هذه المواقع:

أ. **غابة بومرقد:** تبعد عن مقر الولاية بحوالي 7 كلم، وتتربع على مساحة قدرها 4000 هكتار، أغلب تضاريسها مرتفعات ومنخفضات جبلية تتخللها بعض الوديان ويتنوع غطائها النباتي بين أشجار الصنوبر الحلبي والأحراش، وبإمكان هذا الفضاء الطبيعي أن يحتضن مشاريع هامة مثل: الفنادق، مرابط الراحة والمركبات السياحية.

ب. **غابة مجانة:** تتنوع غابات منطقة مجانة بين تلك الواقعة على الجبال مثل غابة أغبون والغابات الواقعة بالمنخفضات كغابة دار الزيتون على امتداد 770 هكتار ،كما تتنوع بغطاء نباتي ممتاز.

ج. **غابات جعافرة:** يغلب على تضاريس هذه المنطقة الطابع الجبلي الغابي، ومن أهم الغابات نجد غابة بني يعدل، التي تقدر مساحتها ب 400 هكتار ،تقع على منحدرات تطل على ولاية بجاية.

د. **سد عين زادة:** أنجز هذا السد سنة 1981، وتقدر طاقة استيعابه بنحو 121 مليون م، أما مساحته فتقدر ب 11000 هكتار وهو مربط حيث لمجموعة من الأودية المنحدرة من الجبال المجاورة.

**02- السياحة الثقافية:** وتتميز الولاية بما يلي:

أ. **برج المقراني:** يعد من أهم وأجمل معالم المدينة خاصة بعد عملية الترميم التي حافظت على طابعه المعماري المميز، ويضم حاليا متحف الولاية.

ب. **آثار الحمادية:** تقع المنطقة جنوب غرب برج بوعريريج، وتتوزع آثارها على ثلاث مناطق وهي:

- **بلدية القصور:** توجد بها مدينة صغيرة تعود إلى الفترة الحمادية، جزء منها يقع على منحدر صخري وعلى ارتفاع 878 متر فوق مستوى سطح البحر؛
- **بلدية الحمادية:** بها مدينة رومانية تعرف باسم **"IQUIZETO"**، وتعد من أهم المقاطعات الرومانية بها بنايات عسكرية وعمومية، بقايا أعمدة، كنيسة وحجارة بها كتابات لاتينية؛
- **بلدية العش:** يوجد بها آثار مدينة رومانية عبارة عن بقايا أساور وأعمدة...

ج. **برج زمورة:** يعود تاريخها إلى حوالي 2000 سنة، بها بجامع يعود إلى القرن الثالث هجري " تيزي أورير"، وبها مساجد كثيرة اشتهرت بالقضاء منذ القدم، ومن قضاتها: ابن الرقط، ابن القاسم، ابن الجودي وغيرهم.

د. **برج الغدير:** تعد من أقدم المدن في الشرق الجزائري حيث تعد خزانا حقيقيا للمنتجات السياحية، حيث يوجد بها بعض الآثار الرومانية مثل برج شميسة...

**03- السياحة الحموية:** تستقطب الولاية العديد من السياح من أجل العلاج والاستحمام وهذا لتوفرها على منابع حموية ذات خصائص علاجية هامة وهي: حمام البيبان وحمام أولاد حالة، وبعض المنابع غير المستغلة (المنصورة: عين جرب).

**04- السياحة الدينية:** تتوفر الولاية على العديد من الزوايا والمساجد العتيقة الموجودة عبر مختلف بلدياتها والتي يمكن استغلالها في إطار السياحة الدينية، ومن أهم الزوايا نجد زاوية القليعة بتاسمرت وزاوية سيدي مخلوف بالمنصورة وغيرها، إلى جانب المساجد العتيقة مثل: مسجد تيزي أورير بمنطقة برج زمورة، ومسجد أولاد سيدي إبراهيم.

**05- السياحة الترفيهية:** وتضم حديقة الألعاب والتسلية "النور والنسيم" لبرج بوعريريج.

**06- التظاهرات السياحية:** من أهم التظاهرات السياحية التي يحتفل بها سكان الولاية والتي تعمل المديرية على المشاركة في تشجيعها وتطويرها لما تساهم به في تنشيط الحركة السياحة بالولاية: تظاهرات شاو ربيع، تظاهرة أسبوع المولد النبوي الشريف، تظاهرة ومسابقة في الصيد القارئ، المهرجان الجهوي للفروسة، موسم الثقافة، السياحة والتنمية الريفية.

**ثانيا– أهم منتجات الصناعة التقليدية بالولاية:** إن منتجات الصناعة التقليدية من الأمور المساعدة على جلب اهتمام السائح وتحصيل اهتمامه سواء كان ذلك السائح أجنبيا أو محليا وتشتهر منطقة برج بوعريريج بمجموعة من المنتجات والصناعات التقليدية التي تعتبر رمز للولاية كون أدق تفاصيلها تعبر عن عراقتها وأصالتها.

ويتميز موروث نشاطات الصناعة التقليدية والحرف للولاية بالتنوع والانسجام، ويتوزع على كل أنحائها لاسيما المناطق الريفية حيث نجد:

**01– منطقة مقر الولاية:** تنتشر بعض الحرف في مقر ولاية برج بوعريريج كالأشغال اليدوية، الرسم الزخرفي على القماش والملابس (الأوشحة، الفساتين، أغطية الأسرة) والطرز التقليدي إلى جانب صناعة تحف التزيين والخزف والجبس المزخرف.

**02–المنطقة الشمالية:** تختص بحياكة الزرابي والأغطية الصوفية مثل: الحايك، الحنبل المرقوم، البرنوس والقشابية، إضافة إلى صناعة الأواني المنزلية وتحف التزيين المصنوعة من الطين أو الفخار.

**03– المنطقة الجنوبية:** تشتهر بصناعة النسيج ذو الألوان المستقرة وروعة التركيبة الزخرفية إلى جانب صناعات أخرى مثل حياكة الأفرشة، الحصائر، السلال، البرادع، المراوح...وبعض الأغراض المنزلية المصنوعة من الحلفاء.

**04– المنطقة الغربية:** تتميز بصناعة الحلي التقليدية من مجوهرات ومواد مرصعة ومنقوشة من الفضة (الأساور، الخواتم، القلائد والخلاخيل) والأواني الفخارية وصناعة السلال.

**المبحث الثاني: تقديم قطاع الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الولاية**

في هذا المبحث سيتم عرض كل ما يتعلق بطاقة الحرفي، الهيئات الداعمة للقطاع على مستوى ولاية برج بوعريريج ومختلف الإحصائيات المتعلقة بالقطاع في الولاية.

**المطلب الأول: شروط الحصول على بطاقة الحرفي، أهم اِلتزاماتها واِمتيازاتها**

إن النشاط الحرفي في الجزائر عموما وفي ولاية برج بوعريريج خصوصا تضبطه مجموعة من القوانين، حيث لا يمكن الاعتراف بالحرفي قانونيا إلا بامتلاكه للبطاقة الحرفية التي تعتبر وجهين لعملة واحدة كونها تمثل بالنسبة لحاملها امتياز والتزام في الوقت نفسه.

**أولا– ملف التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف (بطاقة الحرفي)**

كل شخص يريد مزاولة نشاط تقليدي أو حرفي بكيفياته وأشكاله المختلفة ما عليه إلا تقديم طلب التسجيل في غرفة الصناعة التقليدية والحرف من أجل الحصول على بطاقة الحرفي وذلك وفقا للشروط التالية:

1. طلب تسجيل خطي موجه إلى مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف؛
2. صورة طبق الأصل مصادق عليها من الشهادة؛
3. شهادة ميلاد صاحب الطلب؛
4. بطاقة الإقامة؛
5. مستخرج من صحيفة السوابق العدلية؛
6. شهادة الوضعية الجبائية؛
7. صورة طبق الأصل مصادق عليها من عقد ملكية المحل أو عقد إيجاره؛
8. محضر معاينة المحل من طرف محضر قضائي في حالة ملكية المحل؛
9. حقوق التسجيل؛
10. أربع (04) صور شمسية.

أما بالنسبة لتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف فيجب توفر الشروط التالية:

1. طلب خطي يوقعه الشخص المؤهل بموجب القانون الأساسي؛
2. نسخة من عقد إنشاء التعاونية أو المقاولة الحرفية؛
3. نسخة من عقد ملكية المحل أو عقد إيجاره؛
4. شهادة الوضعية الجبائية؛
5. محضر إثبات وجود المحل.

**ثانيا– خطوات ممارسة نشاط حرفي:**

لإنشاء أو ممارسة نشاط في قطاع الصناعة التقليدية والحرف يجب إتباع مجموعة من الخطوات نوجزها فى ما يلي:

**01– شراء أو كراء محل**

**أ– شراء المحل:** إن امتلاك الحرفي لمحل يمارس فيه نشاطه يجعله يلتزم بما يلي:

- دفع حقوق التسجيل بنسبة 5 % من مبلغ المحل المصرح به، يقسم بين المشتري والبائع بالتساوي؛
- دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 1 % من المبلغ الذي صرح به المشتري أي الحرفي.

**ب– تأجير المحل:** تأجير محل مهني لممارسة النشاط الحرفي يكون وفق عقد كما يلي:

- عقد لمدة غير محددة تدفع من خلالها حقوق الملكية بنسبة 2 % من السعر الإجمالي للكراء مرفقة بمختلف المصاريف؛
- عقد لمدة غير محددة، يدفع من خلالها حقوق التسجيل بنسبة 5%؛
- عقد المحل الإيجاري، يفرض عليه دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 0.5 % من سعر التأجير.

**ج– إنشاء مؤسسة حرفية:** يستلزم دفع حقوق التسجيل، وحقوق الطابع بنسب ورسوم محددة على الشكل التالي:

- حقوق التسجيل بنسبة 1% من مجموع رأس المال الاجتماعي؛
- حق الطابع من 20 إلى 60 دج.

**ثالثا– إلتزامات بطاقة الحرفي:**

يلتزم الحامل لبطاقة الحرفي سواء كان حرفي فردي أو تعاونية أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف بما يلي:

1. ممارسة النشاط الذي سجلوا من أجله؛
2. احترام مقاييس الجودة والنوعية الخاصة بنشاطهم؛
3. اختيار مقر قانوني لمتطلبات نشاطه في مكان إقامته العادية وهذا بخصوص الحرفي غير القار؛
4. وضع رقم التسجيل بسجل الصناعة التقليدية والحرف على جميع وثائقهم التجارية.

**رابعا– امتيازات بطاقة الحرفي:**

يحظى كل حرفي في الولاية على امتيازات نظير حصوله على بطاقة الحرفي تتمثل في ما يلي:

1. التغطية الاجتماعية بالاشتراك مع صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء **(CASNOS)** والذي يمكنهم من الحصول على التقاعد، بطاقة الشفاء، منحة الوفاة ومنحة العجز؛
2. تأمين تجهيزات الإنتاج والسيارات والشاحنات ب 50% تخفيض مع مجموعة من شركات التأمين؛
3. تمنح أولوية الحصول على المحلات المهنية عبر بلديات مقر ممارسة النشاط؛
4. تمكن من الحصول على قروض هيئات ووكالات الدعم **(ANSEJ,CNAC, ANGEM)**؛

5. الاستفادة من متمهنين ومتربصين مع مراكز التكوين المهني ووكالة التشغيل التابعين للإقليم محل ممارسة النشاط؛
6. الحصول على صفقات عمومية عن طريق المشاركة في الاستشارات التي تفتح من طرف المؤسسات والهيئات العمومية وكذا استخدام الفوترة؛
7. تفتح المجال للمشاركة في المسابقات الخارجية لقطاع التكوين المهني ليصبح المسجلون في القطاع أساتذة مكونين بعد اجتياز 05 سنوات أقدمية في الميدان؛
8. كما يستفيد الحرفيون المسجلون في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية من الإعفاء الضريبي مدى الحياة على أن يتم تسديد الحد الأدنى من الضريبة المقدر ب 10.000دج؛
9. تمنح حق المشاركة في كل الصالونات، المعارض، الأيام الدراسية والإعلامية محليا، وطنيا ودوليا.

**المطلب الثاني: هياكل الدعم الخاصة بالقطاع في الولاية**

إن كل مستثمر في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريريج يمكن له أن يستفيد من امتيازات مالية وجبائية عن طريق مجموعة من آليات وهياكل الدعم نوجزها في ما يلي:

**أولا– دار الصناعة التقليدية برج بوعريريج**

- تسليم إلى غرفة الصناعة التقليدية والحرف بتاريخ 2013/09/05؛
- دخول في الاستغلال منذ أكتوبر 2013؛
- تحتضن مقر للغرفة؛
- تمارس مهامها في مجال الترقية، التكوين والترويج عن طريق:
  - القيام بكل عمل يرمي إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتطويره؛
  - القيام بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات؛
  - الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية وذلك بتنظيم الصالونات، المعارض والتظاهرات؛
  - القيام بتنظيم برامج امتحانات شهادة التأهيل والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح الحرفيين.
- عدد الحرفيين المستفيدين من محلات على مستوى الدار: 12 حرفي؛
- العملية مسجلة دون تجهيز: يتم طلب تسجيل بند التجهيز في جلسات التحكيم كل سنة.

**ثانيا– دار الصناعة التقليدية تسامرت**

- تسليم الهيكل بتاريخ 2017/06/06؛
- تسليم التجهيز بتاريخ 2014/06/15؛
- دخول في الاستغلال منذ جوان 2016؛
- تمارس مهامها في مجال الترقية، الترويج والتكوين؛

- عدد الحرفيين المستفيدين من محلات على مستوى الدار: ثلاث (03) حرفيين.

**ثالثا– محلات برنامج تشغيل الشباب**

**السند القانوني:** المرسوم التنفيذي رقم (119-11) المؤرخ في 20 مارس 2011 المحدد لشروط وكيفيات وضع المحلات المنجزة في إطار برنامج تشغيل الشباب تحت التصرف.

وفي هذا الإطار تعمل مديرية السياحة والصناعة التقليدية على استفادة أكبر عدد من الحرفيين من المحلات المهنية وذلك من خلال استقبال ملفات الحرفيين الراغبين في الاستفادة من هذه المحلات ومعالجتها، بحيث كانت نسبة الحرفيين المستفيدين من المحلات المهنية والتي تعتبر خطوة ايجابية في طريق القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل معتبرة وتمثل 59.03% وهي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (09): وضعية المحلات في ولاية برج بوعريريج إلى غاية 2020/05/31**

| عدد المحلات المبرمجة | عدد المحلات المنجزة | العدد الإجمالي للمحلات الموزعة | العدد الإجمالي للحرفيين المستفيدين | نسبة استفادة الحرفيين (%) |
|---|---|---|---|---|
| 3.400 | 3.362 | 2.910 | 1.718 | 59.03 |

**المصدر:** مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

يمثل الجدول المبين أعلاه وضعية المحلات في ولاية برج بوعريريج، حيث نلاحظ أن عدد المحلات المبرمجة هو 3400 محل، أنجز منها 3362 محل أي ما نسبته 98.88% من المحلات المبرمجة، ووُزِّع منها 2910 محل أي ما نسبته 86.56% من المحلات المنجزة، وبلغ عدد الحرفيين المستفيدين 1718 حرفي، حيث قدرت نسبة استفادتهم ب59.03%.

وهذا ما ساعد على تطور نشاط الحرفيين وتوسيع دائرة الحرف والصناعات التقليدية إلى نشاطات جديدة بعدما كانت منحصرة على الحلي، الفضة والنسيج، حيث ظهرت تخصصات أخرى على غرار النقش على الخشب والتحف الفنية، إلى جانب النشاطات المعروفة محليا مثل نسيج الزرابي والألبسة التقليدية.

**رابعا– الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)**

- الغلاف المالي: 9.252.828,00 دج؛
- عدد المستفيدين: 20 حرفي ( سنة 2014 )؛

مع الإشارة إلى أن الإعانات المقدمة من طرف الصندوق وجهت لفئة معينة من الحرفيين وهم الحرفيين في مجال الصناعة التقليدية الفنية فقط، في أنشطة مختلفة منها النقش على الخشب، صناعة الحلي والفضة، الطرز والحرف الفنية التي لها علاقة بالموروث المحلي.

ومن تداعيات الوضع المالي في الجزائر تم تجميد الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية في إطار السياسة التقشفية سنة 2015، مما انعكس سلبا على نسبة التسجيل في قطاع الصناعة التقليدية تخوفا من عدم وجود تمويل ملائم لمباشرة النشاط، مما يتحتم إيجاد طريقة أخرى للتمويل تضمن استقرار هذا القطاع.

**خامسا– مساعدات مالية أخرى:**

في ظل جائحة "كورونا" تم تقديم إعانات مالية لجميع الحرفيين على مستوى الولاية والذي بلغ عددهم 7900 حرفي، حيث قدر مبلغ هذه الإعانة ب 10000دج لكل حرفي.

**المطلب الثالث: إحصائيات حول تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في ولاية برج بوعريريج**

سيتم التطرق إلى تطور تعداد الحرفيين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتوزيعهم عبر بلديات الولاية، وعلى مجالات القطاع، وكذا تطور عدد الأنشطة الحرفية ومناصب الشغل المستحدثة من خلالها، وفي الأخير سيتم استخلاص أثر الامتيازات الجبائية على قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

**أولا– إحصائيات حول الطاقة البشرية الإجمالية:**

حسب مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية فقد تم تقسيم عدد الحرفيين حسب ثلاث فئات: المسجلين، المشطوبين والصافي، وهي موزعة على المجالات الثلاثة، كما يلي:

**الجدول رقم (10): الطاقة البشريــة الإجمالية**

| مجال النشاطات | | عدد المسجلين | عدد المشطوبين | الصافي |
|---|---|---|---|---|
| **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية** | حرفيين فرديين | 1593 | 608 | 985 |
| | تعاونيات | 1 | 1 | 0 |
| | مؤسسات | 1 | 1 | 0 |
| **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد** | حرفيين فرديين | 4627 | 1703 | 2924 |
| | تعاونيات | 21 | 18 | 3 |
| | مؤسسات | 7 | 2 | 5 |
| **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات** | حرفيين فرديين | 6808 | 2817 | 3991 |
| | تعاونيات | 21 | 11 | 10 |
| | مؤسسات | 0 | 0 | 0 |
| **المجمـــوع** | | **13028** | **5128** | **7900** |

**المصدر:** مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

يبين الجدول أعلاه الطاقة البشرية الإجمالية لعدد المسجلين وعدد المشطوبين والصافي، حيث في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية عدد المسجلين في الحرفيين الفرديين 1593 حرفي فردي، وعدد

المشطوبين 608 حرفي وسجل الصافي ب985 حرفي، وسجلت تعاونية واحدة ومؤسسة واحدة وشطب كليهما.

أما في مجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد فكان عدد الحرفيين الفرديين المسجلين 4627 حرفي وشطب 1703 حرفي وتبقى 2924حرفي، وسجلت 21 تعاونية، شطب منها 18 وتبقى 3تعاونيات، أما المؤسسات فسجلت 7 مؤسسات، شطب 2 منها، وتبقّى 5.

أما في مجال الصناعة التقليدية للخدمات فكان عدد الحرفيين الفرديين المسجلين 6808 حرفي شطب منهم 2817 وتبقى 3991 حرفي، وكان عدد التعاونيات المسجلة 21 تعاونية، شطب منهم 11 وتبقى في الصافي 10 تعاونيات، ونلاحظ عدم تسجيل أي مؤسسة حرفية.

ونلاحظ أنه بلغ عدد الحرفيين المسجلين 13028 حرفي، شطب منهم 5128 حرفي بنسبة 39.36%، وتبقى منهم 7900 حرفي بنسبة 60.64%،

وهذا يدل على أن هناك نسبة معتبرة من الحرفيين المسجلين في بداية الفترة لا يواصلون النشاط، مما يؤدي إلى تراجع في القطاع سواء من حيث عدد الأنشطة المسجلة أو من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة، ولكن بالرغم من الشطب إلا أن عملية التسجيل لم تتوقف بل واصلت في الارتفاع وهذا راجع إلى مجهودات الدولة الرامية إلى تشجيع القطاع وتنميته باعتباره قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد.

**ثانيا– إحصائيات حول توزيع عدد الحرفين في الولاية حسب السنوات:**

حسب مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية فقد بلغ إجمالي عدد الحرفيين إلى غاية 31ماي 2020 (7900 حرفي)، موزعة على ثلاث مجالات، وهي مبينة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (11): توزيع عدد الحرفين في ولاية برج بوعريريج حسب السنوات (1998–31 ماي 2020)**

| السنة | الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | | | الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | | | الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | | | الإجمالي | إجمالي السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالي | إناث | ذكور | إجمالي | إناث | ذكور | إجمالي | إناث | ذكور | | |
| **1998** | 30 | 1 | 29 | 64 | 5 | 59 | 92 | 10 | 82 | **186** | / |
| **1999** | 45 | 2 | 43 | 68 | 5 | 63 | 123 | 11 | 112 | **236** | **422** |
| **2000** | 40 | 1 | 39 | 63 | 4 | 59 | 97 | 12 | 85 | **200** | **622** |
| **2001** | 36 | 1 | 35 | 44 | 2 | 42 | 85 | 7 | 78 | **165** | **787** |
| **2002** | 29 | 1 | 28 | 39 | 1 | 38 | 72 | 8 | 64 | **140** | **927** |
| **2003** | 31 | 0 | 31 | 39 | 3 | 36 | 97 | 9 | 88 | **167** | **1094** |
| **2004** | 19 | 0 | 19 | 54 | 1 | 53 | 77 | 9 | 68 | **150** | **1244** |
| **2005** | 28 | 1 | 27 | 51 | 1 | 50 | 109 | 7 | 102 | **188** | **1432** |
| **2006** | 67 | 37 | 30 | 52 | 2 | 50 | 110 | 8 | 102 | **229** | **1661** |
| **2007** | 39 | 7 | 32 | 37 | 4 | 33 | 93 | 12 | 81 | **169** | **1830** |
| **2008** | 29 | 3 | 26 | 45 | 11 | 34 | 127 | 18 | 109 | **201** | **2031** |
| **2009** | 38 | 6 | 32 | 168 | 18 | 150 | 156 | 16 | 140 | **362** | **2393** |
| **2010** | 41 | 10 | 31 | 138 | 17 | 121 | 172 | 20 | 152 | **351** | **2744** |
| **2011** | 46 | 16 | 30 | 252 | 30 | 222 | 219 | 27 | 192 | **517** | **3261** |
| **2012** | 51 | 9 | 42 | 269 | 32 | 237 | 249 | 18 | 231 | **569** | **3830** |
| **2013** | 56 | 14 | 42 | 261 | 31 | 230 | 306 | 16 | 290 | **623** | **4453** |
| **2014** | 55 | 12 | 43 | 255 | 26 | 229 | 307 | 23 | 284 | **617** | **5070** |
| **2015** | 73 | 18 | 55 | 181 | 21 | 160 | 326 | 27 | 299 | **580** | **5650** |
| **2016** | 51 | 8 | 43 | 217 | 19 | 198 | 314 | 20 | 294 | **582** | **6232** |
| **2017** | 50 | 3 | 47 | 164 | 17 | 147 | 231 | 22 | 209 | **445** | **6677** |
| **2018** | 53 | 10 | 43 | 177 | 25 | 152 | 286 | 28 | 258 | **516** | **7193** |
| **2019** | 52 | 15 | 37 | 175 | 32 | 140 | 205 | 18 | 187 | **432** | **7625** |
| **2020** | 26 | 6 | 2 | 111 | 17 | 29 | 138 | 18 | 34 | **275** | **7900** |
| **المجموع** | **985** | **181** | **804** | **2924** | **324** | **2600** | **3991** | **364** | **3627** | **7900** | |

**المصدر**: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

من خلال الجدول المبين أعلاه، والذي يمثل توزيع عدد الحرفيين في ولاية برج بوعريريج من سنة 1988 إلى غاية 31 ماي 2020 نلاحظ أنه في المجال الأول الذي يمثل الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية وجود تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، بحيث في سنة 2004 سجل أدنى عدد للحرفيين والذي قدر ب 19 حرفي، أما في سنة 2015 سجل أعلى عدد للحرفيين والذي قدر ب 73 حرفي، أما العدد الإجمالي للحرفيين في هذا المجال إلى غاية 2020 قدر ب 985 حرفي.

ونلاحظ في المجال الثاني للصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أنه دائما هناك تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض في عدد الحرفيين، حيث في سنة 2007 سجل أدنى عدد للحرفيين ب 37 حرفي، أما في سنة 2012 فسجل أعلى عدد للحرفيين ب 269 حرفي، أما العدد الإجمالي للحرفيين في هذا المجال إلى غاية 2020 قدر ب 2924 حرفي.

أما في المجال الثالث للصناعة التقليدية الحرفية للخدمات نلاحظ كذلك تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في عدد الحرفيين، حيث في سنة 2002 سجل أدنى عدد للحرفين والذي قدر ب 72 حرفي، وفي سنة 2015 سجل أعلى عدد للحرفيين ب 326 حرفي، أما العدد الإجمالي للحرفيين في هذا المجال إلى غاية 2020 قدر ب 3991 حرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن بطاقة الحرفي تستهدف كلا الجنسين (ذكر وأنثى) دون فرق إلا أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث ولكن على الرغم من ذلك فإن الجانب النسوي سجل عددا مقبولا بنسبة 11% من مجموع الحرفيين، وهذا ربما راجع لثقافة المنطقة.

وبصفة عامة نلاحظ في الإجمالي السنوي أن تطور عدد الحرفيين إيجابي خلال الفترة (1998-5 ماي 2020)، حيث كان عددهم في سنة (1999) 422 حرفي وواصل هذا العدد في الارتفاع إلى غاية الوصول إلى 7900 حرفي في سنة 2020، وهذا نتيجة توجيه ودعم الدولة لهذا القطاع.

**ثالثا– إحصائيات حول توزيع الحرفيين على مجالات الصناعة التقليدية والتشغيل:**

يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الولاية دورا هاما في استحداث مناصب الشغل وامتصاص البطالة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (12): توزيع الحرفيين على مجالات الصناعة التقليدية والتشغيل (*)**

| مجالات الصناعة التقليدية | عدد الحرفيين | النسبة | التشغيل | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|
| **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية** | 985 | 12,47 | 1970 | **12,41** |
| **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد** | 2924 | 37,01 | 5904 | **37,19** |
| **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات** | 3991 | 50,52 | 8002 | **50,40** |
| **المجمـــوع** | **7900** | **100,00** | **15876** | **100,00** |

**المصدر**: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

**ملاحظة** (*): يتم حساب التشغيل وفق القاعدة التالية:

**حرفي فردي× 2 ،تعاونية × 2،مؤسسة الصناعة التقليدية×10**

من خلال الجدول المبين أعلاه، والذي يمثل توزيع الحرفيين على مجالات الصناعة التقليدية والتشغيل نلاحظ أن مجال الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات يحتل المرتبة الأولى في عدد الحرفيين ب 3931 حرفي بنسبة 50.52% والذي نتج عنه استحداث 8002 منصب شغل بنسبة 50.40%، ومن ثم يليه مجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد بحيث سجل فيه 2924 حرفي بنسبة 37.01 %، والذي نتج عنه 5004 منصب شغل بنسبة 37.19 %، والمجال الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو مجال الصناعة التقليدية الفنية حيث سجل عدد الحرفيين فيه ب 985 حرفي بنسبة 12.47%، والذي أدى إلى إنتاج 1970 منصب شغل بنسبة 12.41%.

وبالنظر للعدد الإجمالي للحرفيين والذي يقدر ب 7900 حرفي، فقد ساهم في استحداث 15876 منصب شغل على مستوى الولاية، وهذا دليل مساهمة القطاع في إيجاد مناصب الشغل وتقليص الفقر، والرفع من المستوى المعيشي للأفراد في الولاية بنسبة مقبولة ومعتبرة نسبيا، وهي مرشحة للارتفاع إذا ما وجد القطاع الظروف الملائمة لذلك، والتي من أهمها مواصلة دعم الدولة.

**رابعا– إحصائيات حول توزيع الحرفيين على البلديات والتشغيل:**

وهنا سيتم تصنيف الحرفيين حسب مجالات وأنواع الصناعة التقليدية موزعة على كامل بلديات الولاية، وكذلك سيتم عرض عدد مناصب الشغل المستحدثة من النشاطات الحرفية على مستوى كل بلدية، وهي موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (13): توزيع الحرفيين على البلديات والتشغيل إلى غاية 2020/06/30**

| الرقم | البلدية | عدد الحرفيين | | | | | | | | | الإجمالي | التشغيل | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | | | الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | | | الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | | | | | |
| | | حرفي فردي | تعاونية | مؤسسة | حرفي فردي | تعاونية | مؤسسة | حرفي فردي | تعاونية | مؤسسة | | | |
| 1 | برج بوعريريج | 387 | 0 | 0 | 1 324 | 2 | 3 | 1 629 | 5 | 0 | 3 340 | 6 724 | 42,35 |
| 2 | راس الوادي | 90 | 0 | 0 | 393 | 0 | 0 | 257 | 0 | 0 | 740 | 1 480 | 9,32 |
| 3 | أولاد ابراهم | 1 | 0 | 0 | 6 | 0 | 0 | 17 | 0 | 0 | 24 | 48 | 0,30 |
| 4 | عين تاسرة | 5 | 0 | 0 | 14 | 0 | 0 | 29 | 0 | 0 | 48 | 96 | 0,60 |
| 5 | الحمادية | 23 | 0 | 0 | 78 | 0 | 0 | 127 | 0 | 0 | 228 | 456 | 2,87 |
| 6 | القصور | 9 | 0 | 0 | 11 | 0 | 0 | 56 | 0 | 0 | 76 | 152 | 0,96 |
| 7 | الرابطة | 5 | 0 | 0 | 8 | 0 | 0 | 24 | 0 | 0 | 37 | 74 | 0,47 |
| 8 | العش | 4 | 0 | 0 | 21 | 0 | 1 | 53 | 0 | 0 | 78 | 166 | 1,05 |
| 9 | مجانة | 48 | 0 | 0 | 113 | 0 | 0 | 163 | 0 | 0 | 324 | 648 | 4,08 |
| 10 | ثنية النصر | 12 | 0 | 0 | 20 | 0 | 0 | 20 | 0 | 0 | 52 | 104 | 0,66 |
| 11 | اليشير | 32 | 0 | 0 | 95 | 1 | 0 | 192 | 0 | 0 | 319 | 640 | 4,03 |
| 12 | حسناوة | 34 | 0 | 0 | 72 | 0 | 0 | 136 | 0 | 0 | 242 | 484 | 3,05 |
| 13 | الجعافرة | 14 | 0 | 0 | 14 | 0 | 0 | 40 | 1 | 0 | 68 | 138 | 0,87 |
| 14 | تفرق | 1 | 0 | 0 | 4 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 6 | 12 | 0,08 |
| 15 | القلة | 10 | 0 | 0 | 23 | 0 | 0 | 21 | 0 | 0 | 54 | 108 | 0,68 |
| 16 | الماين | 3 | 0 | 0 | 17 | 0 | 0 | 29 | 0 | 0 | 49 | 98 | 0,62 |
| 17 | برج زمورة | 17 | 0 | 0 | 24 | 0 | 0 | 69 | 1 | 0 | 110 | 222 | 1,40 |
| 18 | تسامرت | 23 | 0 | 0 | 16 | 0 | 0 | 37 | 0 | 0 | 76 | 152 | 0,96 |
| 19 | أولاد دحمان | 10 | 0 | 0 | 22 | 0 | 0 | 44 | 0 | 0 | 76 | 152 | 0,96 |
| 20 | المنصورة | 32 | 0 | 0 | 96 | 0 | 0 | 132 | 1 | 0 | 260 | 522 | 3,29 |
| 21 | المهير | 26 | 0 | 0 | 56 | 0 | 0 | 105 | 1 | 0 | 187 | 376 | 2,37 |
| 22 | أولاد | 1 | 0 | 0 | 2 | 0 | 0 | 12 | 0 | 0 | 15 | 30 | 0,19 |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سيدي إبراهيم | | | | | | | | | | | |
| 23 | حرازة | 37 | 0 | 0 | 7 | 0 | 0 | 13 | 0 | 0 | 57 | 114 | 0,72 |
| 24 | بن داود | 5 | 0 | 0 | 12 | 0 | 0 | 20 | 0 | 0 | 37 | 74 | 0,47 |
| 25 | برج الغدير | 45 | 0 | 0 | 129 | 0 | 1 | 158 | 0 | 0 | 332 | 674 | 4,25 |
| 26 | بليمور | 15 | 0 | 0 | 39 | 0 | 0 | 58 | 0 | 0 | 112 | 224 | 1,41 |
| 27 | تقليعت | 0 | 0 | 0 | 5 | 0 | 0 | 14 | 0 | 0 | 19 | 38 | 0,24 |
| 28 | العناصر | 22 | 0 | 0 | 65 | 0 | 0 | 110 | 1 | 0 | 197 | 396 | 2,49 |
| 29 | غيلاسة | 6 | 0 | 0 | 11 | 0 | 0 | 32 | 0 | 0 | 49 | 98 | 0,62 |
| 30 | بئر قاصد علي | 12 | 0 | 0 | 53 | 0 | 0 | 91 | 0 | 0 | 156 | 312 | 1,97 |
| 31 | خليل | 26 | 0 | 0 | 63 | 0 | 0 | 134 | 0 | 0 | 223 | 446 | 2,81 |
| 32 | سيدي مبارك | 15 | 0 | 0 | 52 | 0 | 0 | 72 | 0 | 0 | 139 | 278 | 1,75 |
| 33 | عين تاغروت | 9 | 0 | 0 | 46 | 0 | 0 | 60 | 0 | 0 | 115 | 230 | 1,45 |
| 34 | تيكستار | 6 | 0 | 0 | 13 | 0 | 0 | 36 | 0 | 0 | 55 | 110 | 0,69 |
| **المجموع** | | **985** | **0** | **0** | **2 924** | **0** | **3** | **3 991** | **5** | **0** | **7 900** | **15 876** | **100,00** |

**المصدر**: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، والذي يمثل توزيع الحرفيين على البلديات والتشغيل ما يلي:

- في مجال الصناعة التقليدية الفنية نلاحظ توجه الحرفيين في جميع البلديات إلى نوع الحرفي الفردي فقط حيث كان العدد الإجمالي 985 حرفي، وعدم وجود أي تعاونية أو مؤسسة حيث سجل أعلى عدد للحرفيين الفرديين في بلدية برج بوعريريج ب 387 حرفي فردي وتليها راس الوادي ب 90 حرفي فردي ثم بلدية مجانة 48 حرفي فردي، وسجل أدنى عدد للحرفيين الفرديين في 3 بلديات وهي: أولاد براهم، تفرق، أولاد سيدي إبراهيم ب 1 حرفي، وسجل انعدام للحرفين في هذا المجال في بلدية تقلعيت.

- أما في مجال الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد فنلاحظ كذلك توجه كبير للحرفيين في جميع البلديات إلى نوع الحرفي الفردي بعدد إجمالي قدر ب 2924 حرفي مع وجود بعض التعاونيات والمؤسسات، وفيما يخص الحرفيين الفرديين، سجل أعلى عدد في بلدية برج بوعريريج ب 1324 حرفي وتليها برج الغدير ب 129

حرفي ثم مجانة ب 113 حرفي، أما التعاونيات فتوجد فقط في بلديتي البرج واليشير ب (2 و1 ) على التوالي، أما المقاولات فبلغ عددها خمس مقاولات حيث سجل ثلاثة منها في بلدية برج بوعريريج وواحدة في بلدية العش وواحدة في بلدية برج الغدير.

– أما بالنسبة لمجال الصناعة التقليدية للخدمات فنلاحظ انعدام المؤسسات الحرفية مع وجود 10 تعاونيات موزعة كما يلي: 5 في بلدية برج بوعريريج و5 موزعة على البلديات التالية: المهير، العناصر، المنصورة، برج زمورة والجعافرة، وبخصوص الحرفيين الفرديين فكان عددهم الإجمالي 3991 حرفي، حيث سجل أعلى عدد في بلدية برج بوعريريج ب 1629 حرفي، وتليها بلدية راس الوادي ب 257 حرفي، ثم بلدية اليشير ب 192 حرفي.

وحسب العدد الإجمالي للحرفيين في الولاية نلاحظ أن بلدية برج بوعريريج هي التي سجلت أعلى عدد والذي قدر ب 3340 حرفي وتليها بلدية راس الوادي ب 740 حرفي ثم برج الغدير ب 322 حرفي وسجل أدنى عدد في بلدية تفرق ب 6 حرفي.

وبخصوص التشغيل فنلاحظ أنه كل نشاط حرفي نتج عنه استحداث لمناصب الشغل بنسب متفاوتة حيث سجل أعلى عدد في بلدية برج بوعريريج ب 6724 منصب شغل بنسبة 42.35 %، وتليها بلدية راس الوادي ب 1480 منصب شغل بنسبة 9.32 %، ثم بلدية برج الغدير ب 674 منصب شغل بنسبة 4.25%، وسجل أدنى عدد في بلدية تفرق ب 12 منصب شغل بنسبة 0.08% .

ونلاحظ أن البلديات التي يكثر فيها النشاط الحرفي هي البلديات المتحضرة كبلدية برج بوعريريج التي تمثل مركز الولاية وبلدية راس الوادي وبرج الغدير على غرار البلديات النائية والريفية وذلك يعود للوعي بخصوص الدعم المقدم من طرف الدولة لهذا القطاع سواء كان بالدعم المالي أو بواسطة الامتيازات الجبائية التي من شأنها تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كليا بهدف تقليص حجم التكاليف التي يتحملها الحرفي.

كما نلاحظ أيضا من خلال جميع الجداول السابقة أن عدد الحرفيين بالولاية في مجال الصناعة التقليدية والحرفية للخدمات ومجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد كبير مقارنة بعدده في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية لأن هناك عزوف عنها نوعا ما وربما يعود ذلك لطبيعتها كونها تتطلب تأهيل عال ويد عاملة كفأة، بالإضافة إلى نقص الطلب على منتجاتها في الأسواق، أما بالنسبة للمجالين الآخرين فهناك طلب كبير على منتجاتهما من قبل جميع شرائح المستهلكين وكذلك نظرا لسهولة تسويقها.

**خاتمة الفصل:**

تعتبر مديرية السياحة والصناعة التقليدية مؤسسة عمومية ذات صبغة مهنية، فالمديرية وإن كانت مؤسسة عمومية تستعين بطاقم إداري يسهر على تنفيذ أهدافها ويوفر الخدمات للحرفيين، والقيام بالمهام التي تخص خدمة مصالح الحرفيين لاسيما ما يتعلق منها بالتوجيهات، الآراء، التوصيات والمقترحات التي تراها ضرورية ولفائدة القطاع.

تستطيع مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف أن تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، باعتبارها منتجة للقيمة المضافة باستثمارات بسيطة وغير مكلفة.

# الخـاتمة

يعد موضوع الامتيازات الجبائية من المواضيع الحديثة التي تشكل الركيزة الأساسية في دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف وترقيته.

ومن خلال دراستنا لموضوع أثر الامتيازات الجبائية في دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف في لجزائر حاولنا معالجة إشكالية البحث والتي تدور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر الامتيازات الجبائية في دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر؟

تم التوصل في الفصلين النظريين إلى تبيان أهمية الصناعة التقليدية والحرف في لجزائر من خلال إبراز دورها الفعال في خلق قيمة مضافة للاقتصاد، هذا القطاع الذي يشق طريقه نحو التطور ليصبح قطاعا استراتيجيا بفضل سياسة الامتيازات الجبائية كونها تعتبر أهم عوامل نجاحه واستمراريته في النمو وتشكل الدعامة الأساسية في انتشاره وتوسيعه محليا وأجنبيا.

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية التي كانت على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية، فحاولنا إبراز تطور الصناعات التقليدية على مستوي ولاية برج بوعريريج وأثر الامتيازات الجبائية على تطورها وفي خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

**أولا– اختبار الفرضيات:** بعد عرض جوهر الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل الجوانب، يمكن الوقوف على مدى صحة الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة من عدمها كالآتي:

**01– الفرضية الأولى:** هذه الفرضية محققة من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية والتي تنص على أن الامتيازات الجبائية هي عبارة عن مساعدات وتسهيلات تساهم في زيادة أنشطة الصناعة التقليدية والحرف وخلق مناصب شغل جديدة.

**02– الفرضية الثانية:** هذه الفرضية غير محققة من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية والتي تنص على أن الدولة وفرت الامتيازات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف عن طريق وكالات الدعم المتمثلة في: **ANGEM, CNAC, ANSEJ** فقط، فالدولة وجهت لهذا القطاع امتيازات في ظل النظام العام وعن طريق مجموعة من آليات وهياكل الدعم منها :**CNAC, FNPAAT, ANSEJ, ANGEM.**

**03– الفرضية الثالثة:** والتي مفادها أن السلطات الوصية لا تمتلك كل الإمكانيات للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لأنه مازال يعاني من عراقيل ومعوقات تحد من تطوره، هي محققة لأنه من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نستنتج أن هذا الدعم والاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية والحرف يوحي بأن الدولة مُعوِّلة على هذا القطاع الذي حقق تطورا ملحوظا ونتائج جد حسنة، غير أن هذه الجهود لازالت تحتاج إلى مزيد من التحسين، التأطير والتنظيم المحكم لبلوغ الأهداف المرجوة منها.

**04– الفرضية الرابعة:** والتي مفادها أن قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر يتشكل من الصناعات التقليدية الفنية فقط، غير محققة لأن القطاع يتشكل من ثلاث مجالات تتمثل في الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية والحرفية لإنتاج المواد والصناعات التقليدية الحرفية للخدمات.

**ثانيا– نتائج الدراسة:** إن ارتباط الامتيازات الجبائية بالصناعات التقليدية والحرف يعطيها دورا فعالا في الاقتصاد، لما توفره من موارد مالية، حيث تبقى هذه الامتيازات العنصر الأهم في تطوير وترقية هذا القطاع، من خلال ما تقدمه من إعانات وتسهيلات، فمن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم استخلاص مجموعة من النتائج، تتمثل في ما يلي:

**01– نتائج الدراسة النظرية:**

1. تسعى الدولة جاهدة إلى مد يد العون للحرفيين عن طريق الدعم المالي والجبائي وتعتبر الامتيازات الجبائية الموجهة للصناعة التقليدية والحرف من أهم مظاهر سعي الدولة لتحفيز هذا القطاع؛
2. تؤدي الامتيازات الجبائية إلى استحداث طاقات إنتاجية في السوق الاقتصادي؛
3. عملت الجزائر على توفير عدة امتيازات لتشجيع قطاع الصناعة التقليدية والحرف والتي تندرج في إطار سياستها لتنفيذ الاستراتيجية الموضوعة لدعم القطاع وتشجيعه نظرا لما ثبت عن مساهمته التنموية، وتأكيدا لإراداتها السياسية في تصنيف قطاع الصناعة التقليدية والحرف ضمن القطاعات الاقتصادية الكبرى؛
4. قطاع الصناعة التقليدية والحرف وسيلة للمحافظة على التراث و تثمين الثروات السياحية؛
5. تعتبر نشاطات الصناعة التقليدية خيار استراتيجي للجزائر في مواجهة الفقر وتحديات العولمة، لما لها من دور في تشغيل الموارد المحلية، والتقليل من نسب التلوث، فهي صناعة صديقة للبيئة؛
6. ركود النشاط السياحي ونقص عدد السياح الأجانب أثّر على تسويق الصناعات التقليدية خاصة الفنية، مما أدى إلى اندثار البعض منها؛
7. غياب المادة الإعلامية ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف أثر على تسويقها؛
8. منافسة السلع الأجنبية خاصة الصينية ذات الجودة الرديئة والسعر المنخفض أثّر على تسويق منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

**02– نتائج الدراسة التطبيقية:** بعد عرضنا للدراسة التطبيقية على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية برج بوعريريج ومن خلال الإحصائيات المصرح بها من قبل المديرية تم استخلاص بعض النتائج المتعلقة بأثر الامتيازات الجبائية على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهي موضحة في ما يلي:

1. تعمل المديرية على تشجيع التوجه نحو إحياء تراث البلاد والمحافظة عليه من الزوال والاندثار؛
2. تعتبر الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف السبب الأول في توجيه الشباب للحصول على بطاقة الحرفي التي تعتبر تأشيرة الحصول على هذه الامتيازات، وكذا توجيههم إلى الهيئات والوكالات الفاعلة والداعمة للقطاع، حيث بلغ عدد المسجلين 7900 حرفي في الولاية؛
3. ساهمت الامتيازات الجبائية في تشجيع الحرفيين على إنشاء تعاونيات ومؤسسات حرفية بمساعدة هيئات ووكالات الدعم؛

4. ساهمت الامتيازات الجبائية والمالية المقدمة من طرف الدولة للقطاع في امتصاص البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل كون هذا القطاع كثيف لليد العاملة، حيث أن في ولاية برج بوعريريج 7900 نشاط حرفي نتج عنه استحداث 15876 منصب شغل.
5. منح الامتيازات الجبائية من شأنه أن يساهم في تشجيع المقاولة النسوية؛
6. تجميد الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية في إطار السياسة التقشفية سنة 2015، انعكس سلبا على نسب التسجيل في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية وذلك بسبب تخوف الحرفيين من عدم وجود تمويل ملائم لمباشرة نشاطهم؛
7. عدم مواصلة بعض الحرفيين ممارسة نشاطاتهم الحرفي والقيام بالشطب من سجل الصناعة التقليدية والحرف، حيث بلغت نسبة الحرفيين المشطوبين في الولاية 39.36%؛
8. كل حرفي مستثمر في القطاع بولاية برج بوعريريج يمكن له أن يستفيد من امتيازات مالية وجبائية عن طريق مجموعة من آليات وهياكل الدعم على مستوى الولاية تتمثل في: دار الصناعة التقليدية برج بوعريريج، دار الصناعة التقليدية تسامرت، محلات برنامج تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، **ANSEJ** ، **ANGEM**، **CNAC** ، بالإضافة إلى مساعدات مالية أخرى في حالة الطوارئ والظروف المفاجئة مثل حالة "وباء كورونا" هذا العام؛
9. هناك توجه كبير للحرفيين بالولاية إلى مجال الصناعة التقليدية والحرفية للخدمات، ثم يليه مجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، ويأتي في الأخير مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية وهذا بسبب طبيعتها كونها تتطلب تأهيل عال ويد عاملة كفأة، بالإضافة إلى نقص الطلب على منتجاتها من قبل جميع شرائح المستهلكين في الأسواق لأنها توجه لفئة معينة فقط؛
10. عدم تحديث الموقع الإلكتروني للمديرية ما نتج عنه عدم وجود أي مستجدات خاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الموقع؛
11. عدم وجود مكتب أو قسم خاص بالتسويق على مستوى المديرية، مما نتج عنه تغييب مباشر للثقافة التسويقية من طرف مسؤولي هذا القطاع في ظل الامتيازات الجبائية والمادية والنصوص التشريعية والسياسات العامة للقطاع.

**ثالثا– التوصيات:** في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم، فالجزائر تواجه تحديا كبيرا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على البطالة وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، لذلك يجب تضافر الجهود والعمل على تصحيح النظر لمنتوج الصناعة التقليدية المحلي، بحيث يجب اتخاذ عدة إجراءات والتي ندرجها في شكل توصيات كالآتي:

1. تحيين المنظومة القانونية التي تحكم قطاع الصناعة التقليدية والحرف لاسيما الأمر (01-96) المؤرخ في 10-01-1996 والذي لم يعد يتماشى والتغيرات الحاصلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي؛

2. حماية الصناعات التقليدية والحرفية من المنافسة الأجنبية وذلك بمنع استيراد المنتجات المقلدة، أو فرض رسوم جمركية عالية عليها؛
3. المساعدة على تنشيط صادرات المنتوجات التقليدية بتطوير شبكة من الوسطاء في مجالات التسويق خاصة عبر الإنترنيت بغرض تسويق منتوجات القطاع؛
4. مواصلة الامتيازات الممنوحة ودعم الدولة المتمثل في منح المحلات، العمل على إعادة تنشيط الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية، منح قروض، وتعميم غرف ودور الصناعات التقليدية على كامل التراب الوطني، على الأقل توفير دار على مستوى كل دائرة؛
5. تشجيع المستثمرين على الولوج إلى مجال الصناعات التقليدية والحرفية من خلال الإعلام والتوعية بمميزات هذا القطاع والدور الذي يلعبه في توفير مداخيل للدولة، وتقديم مزايا إضافية؛
6. العمل على الحد من المعوقات التي تواجه القطاع وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة للحرفيين من أجل إبراز إمكانياتهم؛
7. يجب على الحرفيين إعطاء صورة حقيقية للمنتج التقليدي الجزائري لدى المستهلك الأجنبي، وضرورة وعيهم بأهمية المشاركة في الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، ودورها في الترويج لمنتجات القطاع، وإقامة علاقات مع الزبائن؛
8. يجب العمل على تخفيض تكلفة المنتج الوطني لتسويقه بقدرة تنافسية على أساس السعر أي خلق التوازن بين القدرة الشرائية للمواطن والأسعار المرتفعة لمنتوج الصناعة التقليدية خاصة في ظل غزو السلع التقليدية المزيفة للأسواق المحلية؛
9. ضرورة اهتمام الجهات الوصية بالتراث المادي والكتابة عنه، وإنشاء مكتبة خاصة بالحرف داخل دور وغرف الصناعة التقليدية من أجل توفير المراجع للباحثين والطلبة وتشجيع المهتمين على استقطاب ما يكتب عن الحرف والصناعات التقليدية؛
10. العمل على إيجاد منظومة إعلامية فعالة تضمن إيصال كافة أعمال القطاع لمختلف الفاعلين، المشاركين والمهتمين.
11. اقتراح إنشاء وتخصيص مناطق نشاطات حرفية مصغرة، تستقطب الأنشطة الحرفية الواجب إخراجها من التجمعات السكانية وتخصيص جيوب عقارية لهذه الأنشطة تساهم في ضبطها وتنظيمها وحتى تسهيل عملية متابعتها ومراقبتها.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**أولا–المراجع باللغة العربية:**

**01–الكتب:**

1. أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط9، 2015.
2. أمين السيد أحمد لطفي، "الحوافز والإعفاءات الضريبية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
3. حميد بوزيدة، "جباية المؤسسة – دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007.
4. خديجة الأعسر، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون طبعة، 2016.
5. سعدان شبايكي، "تقنيات المحاسبة المخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.
6. سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.
7. سعيد عبد العزيز وشكري رجب العشماوي، " اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. سعيد علي محمد العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011.
9. طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999.
10. لطفي شعباني، "جباية المؤسسة –دروس مع أسئلة وتمارين محلولة"، متّيجة للطباعة، 2017.
11. محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
12. يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.

**02– أطاريح الدكتوراه والمذكرات:**

1. آسيا شيبان، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
2. جليلة بن العمودي، "استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة (2003-2010)- دراسة حالة تطور نظام إنتاج محلي (SPL) بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
3. عبد الحق بوقفة، "دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس، المدية، 2008-2009.

4. عبد الرحيم شنيني، "دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية – دراسة ميدانية: حالة مدينة غرداية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم تجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
5. فاطمة الزهراء لكحل، "الشباب وممارسة العمل الحرفي – دراسة ميدانية بولاية أدرار"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015-2016.
6. لخضر يحي، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة للفترة: 2003-2005"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، فرع إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.
7. مبروكة حجار، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة –حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف **POLYBEN**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، فرع استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006.
8. محمد حمر العين، "أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019.
9. نوال بن صديق، "التكوين في الصناعة والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد"، مذكرة ماجستير، تخصص أنتروبولوجيا التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

**03- المجلات:**

1. أم كلثوم جماعي، "تحديات واستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02 (2019)، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 30 سبتمبر 2019.
2. زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد6، العدد11، جانفي2018.
3. سماعين عيسى وكريم بوزيان، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر- دراسة حالة فندق لافالي بالشلف"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد03، 2019.

4. شكري بن زعرور وعصام مخناش، "الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي"، مقال منشور في MPRA، جامعة الجزائر، 20 مارس2019.

5. فوزي آيت سعيد، "دور غرفة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد2، بدون عدد، 2013.

6. مبروكة حجار، "دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2004"، جامعة فرحات عباس سطيف1، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016.

7. محمد طالبي، " أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جانفي 2006.

8. وسيلة السبتي ومحمد تاج الدين صحراوي، "مساهمة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع السياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس آفاق 2020"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2018.

**03- الندوات والملتقيات:**

1. جمال جعيل وإسماعيل زحوط، "الحرف والصناعات التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 19-20 نوفمبر 2012.

2. حكيمة نعيمي وآخرون، "واقع المقاولاتية النسوية في مجال الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الدولي حول المقاولاتية والإبداع والإقليم، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فاس، بالاشتراك مع مخبر البحث **EMO**، المملكة المغربية، يومي: 11 / 12 ماي 2017.

3. سهيلة عبد الجبار وكريمة حاجي، ورقة بحثية بعنوان "واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحدي المنافسة"، جامعة بشار.

4. الطيب طيبي وعبد الحليم مهداوي، "دور الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية **FNPAAT** في تمويل المؤسسات الحرفية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 04-05 فيفري2019.

**04- القوانين والتشريعات:**

1. الأمانة العامة للحكومة، الأمررقم01-96، المؤرخ في 10 جانفي1996، "الجريدة الرسمية"، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 14جانفي 1996.

**ثانيا– المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Syzane c :"Nouvelles perspectives de la politique économique les mesures et incitation", Hachette, paris, 1980.
2. Unido, "Creative Industies and Micro and Small Scale Entreprise Development A Contribition to Poverty Alleviation", Vienna Austria.

**ثالثا– المواقع الإلكترونية:**

1. موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: www.Cnac.dz
2. موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف: http://www.cnam.dz
3. موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، نشاطات الصناعة التقليدية: http://www.mtatf.gov.dz
4. موقع وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/374-2014-07-16-11-05-09
5. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz
6. موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: http://www.ansej.org.dz
7. http://uis.unesco.org/fr/glossary-term/artisanat-ou-produits-de-lartisanat
8. Organisation International De Travail, "Classification International Type De Professions : Grand Groupe 7: Artisans Et Ouvriers Des Metiers De Type Artisanal"http://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/isco88/7.htm

# الملاحق

**الملحق رقم (01): نموذج البطاقة المهنية للحرفي**

نموذج البطاقة المهنية للحرفي

الوجه – 1 –

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

غرف الصناعة التقليدية والحرف

سجل الصناعة التقليدية والحرف

الولاية: .....

البطاقة المهنية للحرفي المحدثة بموجب المادة 30 من الأمر 96-01

رقم التسجيل: .....

الوجه – 4 –

استعمال هذه البطاقة للاستعمال الشخصي فقط

في حالة ضياعها، يطلب من صاحبها إخبار مصالح غرفة الصناعة التقليدية والحرف المختصة إقليميا في أقرب الآجال

الوجه – 3 –

نوع النشاط: .....

.....

.....

بيانات أخرى: .....

.....

.....

الوجه – 2 –

رمز النشاط: .....

الإسم: .....

اللقب: .....

تاريخ ومكان الازدياد: .....

العنوان: .....

.....

تاريخ الإصدار:

| اليوم | الشهر | السنة |
|---|---|---|
| | | |

الصورة

**الملحق رقم (02): نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف**

**نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف**

غرفة الصناعة التقليدية والحرف ..... شخص معنوي

سجل الصناعة التقليدية والحرف

(المرسوم التنفيذي رقم: ..... المؤرخ في: .....

المستخرج في تاريخ:.....

التسجيلات الموجودة في سجل الصناعة التقليدية والحرف

المتعلقة بالشخص المذكور أسفله.

والمسجل بتاريخ:.....

تحت الرقم الآتي:

التسمية أو عنوان الشركة: .....

شكل الشركة: .....

المقر الاجتماعي: .....

---

المسجل في السجل التجاري ل (1) ..... تحت رقم: .....

النشاط موضوع التسجيل:

أ- بصفة أساسية،

ب – بصفة ثانوية،

عنوان ممارسة النشاط: .....

بلدية: ..... ولاية: .....

مؤسسات ثانوية: .....

التسمية التي يمارس بها النشاط: .....

( لافتة، إسم ثانوي، إلخ .....)

..... المسيرون .....

| الإسم (2) | اللقب | تاريخ ومكان الميلاد | الصفة القانونية |
|---|---|---|---|
| ..... | ..... | ..... | ..... |
| ..... | ..... | ..... | ..... |
| ..... | ..... | ..... | ..... |

(1) المتعلق بالمقاولات الحرفية فقط

(2) ذكر الاسم السابق للنساء المتزوجات يتبع بـ: ((زوج))